القسم الخامس

السودان بعد مجلس الأمن

و إذ أخفق مجلس الأمن فى إصدار توصية فى شأن النزاع المصرى الانجليزى ، قرر رئيس المجلس الاحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس ، فسأله مندوب المملكة المتحدة هل ذلك رأيه الخاص أو هو رأى المجلس ؟ فأجاب الرئيس بأن النزاع يعد باقيا فى جدول الأعمال إلا إذا قرر مجلس الأمن غير ذلك ، وما دام المجلس لم يتخذ هذا القرار فإن النزاع المصرى الانجليزى يستمر مدرجا فى جدول أعمال المجلس .

---

(١) برقية نائب الحاكم العام للسودان

إلى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧

فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ أرسل الحاكم العام للسودان بالنيابة البرقية التالية لرئيس مجلس وزراء مصر بالنيابة :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة بالقاهرة

موجه إلى حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

وحضرة صاحب السعادة الوزير المفوض لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بالقاهرة .

سأصدر إعلانا هذا الصباح نصه كالآتى :

انتهت مباحثات مجلس الأمن فى النزاع المصرى الانجليزى إلى مأزق ، وسواء استؤنفت المباحثات أو المفاوضات فى تاريخ قريب أم لا ، فإن واجب حكومة السودان والسودانيين بيّن واضح . فالحكومة مصممة على أن تعجل بأسرع ما يمكن بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية الجديدة والمجلس التنفيذى متبعة بدقة توصيات مؤتمر إدارة السودان . ولن تسمح بأى تدخل فى سياستها العامة الخاصة بالسودنة والتقدم الاقتصادى .

وستضمن المحافظة على الأمن العام والقانون والنظام باتخاذ إجراءات شديدة ضد من يريد أن يخل بالأمن والطمأنينة أو من يروجون لأغراضهم بوسائل غير مشروعة .

وإنى على ثقة من صدق معاونة جميع ذوى النفوذ والسلطة فى جميع أنحاء البلاد فى مجهودى هذا .

وعلى السودانيين أن يعملوا فى هدوء وإيمان على تحسين أحوال بلادهم رافضين أن تضللهم الإشاعات الكاذبة عن غرضهم ، وأن يعملوا على تنمية وتقوية النظم الحالية لإقامة حكومة ديمقراطية محلية ، والمعاونة فى إنشاء هيئات دستورية جديدة ، أرجو وأعتقد أن تجد فيها مختلف الآراء متنفسا مشروعا للتعبير عن آرائهم ويجد فيها كل نوع من النبوغ والمقدرة فرصة للعمل .

لقد أظهر السودانيون فى سنة ١٩٤٠ اطمئنانا وعزما أذاع صيتهم إلى أبعد من حدود السودان ، وإنى أومن إيمانا شديدا أن الثبات الغريزى فى الخلق السودانى سيمكن السودان من التقدم فى المشروعات الإنشائية التى يود الجميع أن تثمر فى العاجل القريب .

الحاكم العام

٢ — رد الحكومة المصرية على برقية الحاكم العام بالنيابة في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦

حضرة صاحب السعادة حاكم عام السودان بالنيابة

كنا قد تلقينا من حكومة السودان كتابا مؤرخا ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧ تحيط به الحكومة المصرية علما بالتقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان. وقد تضمن توصيات المؤتمر بشأن إشراك السودانيين بشكل أوسع في الحكومة المركزية في السودان وقد جاء في الكتاب المذكور: أن هذه التوصيات هي محل نظر حكومة السودان في الوقت الحاضر، وأنه إذا انتقل الأمر إلى مرحلة إعداد مشروع قانون يتضمن الأخذ بمثل هذه الاقتراحات فإنه سيراعي ضرورة عرضه على كل من الحكومتين المصرية والبريطانية للحصول على موافقتهما على ذلك.

وقد أجبنا على هذا الكتاب في ٢ يونيو سنة ١٩٤٧ ! لاحظ أنه قد استرعى نظرنا ما جاء بديباجة التقرير السالف الذكر من أنه طلب إلى أحزاب في السودان وإلى مؤتمر الخريجين العام أن ينتدبوا ممثلين منهم ولكنهم لم يجيبوا الطلب. وذكرنا أن الحكومة المصرية مع تمسكها بتحفظاتها التي أبلغتها إلى حكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بالنظام الإداري القائم صادقة الرغبة في أن يتمتع السودانيون بأكبر قسط ممكن في الحكومة المركزية في السودان وأننا قد أحلنا تقرير المؤتمر إلى الجهات المختصة لدراسته، وختمنا الرد بالإشارة إلى أنه من المفهوم بعد أن تتم حكومة السودان دراسة هـذه التوصيات أن توافي الحكومة المصرية برأيها فيما تضمنته وذلك للحصول على موافقتنا على ما يمكن تقريره في هذا الشأن.

ثم ورد من حكومة السودان كتاب مؤرخ ٣ يوليو سنة ١٩٤٧ يفيد أن المجلس الاستشاري قد أقر توصيات المؤتمر بوجه عام، وأن مجلس الحاكم العام سينظر قريبا في هذه التوصيات وأن التشريعات اللازمة لتنفيذها ستعرض عند إنجازها على الحكومتين المصرية والبريطانية للموافقة عليها.

ووقف الأمر عند هـذا الحد ولم يصل لنا من حكومة السودان ما يفيد أنها انتقلت إلى مرحلة الأخذ بتوصيات المؤتمر حتى غادرنا مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لعرض النزاع المصري الانجليزي على مجلس الأمن

وفى أثناء تغيبنا فى الولايات المتحدة الأمريكية أرسل سعادة حاكم عام السودان فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ كتابا لحضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة جاء فيه "إن مقترحات المؤتمر قد بحثها المجلس الاستشارى لشمال السودان ووافق عليها فى دورته السابعة التى عقدت فى مايو سنة ١٩٤٧، وأحيلت إلى مجلس الحاكم العام فى التاسع والعشرين من يوليو"، وقد أرفقت صورة من قرارات هذا المجلس يستخلص منها أن المجلس قد وافق من حيث المبدأ على المقترحات الرئيسية للمؤتمر وقرر عرضها على الحكومتين المصرية والبريطانية للنظر فيها من ناحية المبدأ .

وبديهى أنه لم يكن من المستطاع القيام بدراسة هذه المقترحات حتى أعود إلى مصر ويعود الخبراء الذين كانوا معى .

وفى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ أبرق الحاكم العام للسودان بالنيابة إلى حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة يقول إنه يصدر بيانا يعلن فيه أنه سيتابع سياسته فى السودنة وأنه سيكفل المحافظة على الأمن العام والقانون والنظام. وقد أشار هذا البيان بصفة خاصة الى « أن الحكومة مصممة على أن تعجّل بأسرع ما يمكن بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية الجديدة والمجلس التنفيذى متبعة بدقة توصيات مؤتمر إدارة السودان ، ولن تسمح بأى تدخل فى سياستها العامة المتعلقة بالسودنة والتقدم الاقتصادى » .

ومما يؤسف له أن نصوص هذا البيان صيغت على نحو يمكن أن تفسر به فى مصر وفى الخارج على أنها عمل يرمى إلى الحد من حق الحكومة الملكية المصرية وسلطتها، وخاصة أن هذا البيان قد صدر بعد يومين من وقف المناقشة فى النزاع المصرى الانجليزى أمام مجلس الأمن .

ولا شك عندى أن ذلك لم يكن ما قصد إليه الحاكم العام للسودان ، وخاصة بعد أن أكدت حكومة السودان مرارا فى كتبها المؤرخة ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧ و٣ يوليو سنة ١٩٤٧ و٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ أنها لن تصدر تشريعات لتنفيذ توصيات المؤتمر قبل الحصول على موافقة الحكومة الملكية المصرية.

وتعلمون سعادتكم تمام العلم موقف الحكومة الملكية المصرية من نظام الحكم فى السودان وقد حددت هذا الموقف تحديدا واضحا وأكّدته فى مجلس الأمن .

وحتى ولو جاز التسليم بنظام الحكم القائم فى السودان فمن البين أن الاصلاحات الدستورية لا تدخل فى اختصاص الحاكم العام .

والنظام القائم لا يسمح بإجراء مثل هذه الاصلاحات دون مشاركة الحكومة المصرية بل إن لها فى هذا الأمر خاصة حق المبادأة .

على أن الاصلاحات المقترحة قد وضعها مؤتمر إدارة السودان الذى لا يشتمل إلا على أعضاء من البريطانيين والسودانيين ، وليس بينهم مصرى واحد . وهذه هى الحال فى الهيئات الأخرى التى قدمت إليها توصيات المؤتمر .

ومع ذلك — كما بينت فى كتابى بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٧ — فإن الحكومة الملكية المصرية قد جعلت نصب عينيها أن تمكن للسودانيين فى أن يساهموا بأكبر قسط فى حكومة السودان .

وعلى الرغم من أن الخطة التى انبعث فى هذه المناسبة بشأن الاصلاحات التى تتصل بنظام الحكم فى السودان كانت تتعارض مع حقوق الحكومة الملكية المصرية . فإن هذه الحكومة قد أحلت محل الاعتبار مقترحات قد يكون من شأنها أن تحقق إلى حد الهدف الذى ترمى إليه .

وهذه المقترحات هى الآن موضع الدراسة ؛ ولكن نظرا لما لها من الأهمية العظمى ؛ فمن الواضح أن دراستها تتطلب بعض الوقت ؛ و بخاصة أن الحكومة الملكية المصرية فى هذا الشأن ليس لها فحسب الحق فى الموافقة على هذه المقترحات أو فى رفضها بل وأن لها أيضا حق المبادأة .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء

(محمود فهمى النقراشى)

---

٣ ـ مباحثات سنة ١٩٤٨

(خشبة ـ كامبل)

[٦ مايو سنة ١٩٤٨ ـ ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨]

عرضت حكومة السودان على الحكومة المصرية وعلى الحكومة البريطانية توصيات لمؤتمر إدارة السودان يقصد بها إشراك السودانيين فى الحكومة المركزية وهذه التوصيات ترمى إلى التدرج بالسودانيين فى طريق الحكم الذاتى . وقد ناقشت الحكومة المصرية توصيات المؤتمر وطلبت إدخال تعديلات عليها تكفل لمصر أن تضطلع بإشرافها على تدريب السودانيين على هذا الحكم وذكرت الحكومة المصرية أنها لن تقبل هذه التوصيات إلا إذا تضمن مشروع القانون الذى تعده حكومة السودان هذه التعديلات .

ولقد توخت الحكومة المصرية ألا تفوت على السودانيين أية فرصة للسير فى طريق الحكم الذاتى وقالت فى الكتاب الذى أرسلته للحكومة البريطانية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ : " ولما كانت الحكومة الملكية المصرية صادقة الرغبة كما أكدنا ذلك فى كثير من المناسبات فى أن تمكن للسودانيين من حكم أنفسهم وهى لا تريد أن تفوتهم أية فرصة يتمكنون فيها من الاشتراك بأوسع قسط فى حكومتهم ... على أن يكون هذا النظام خاليا من العيوب التى أشرنا إليها فى المذكرة المرافقة ، ومستكملا الشرائط التى طلبناها فى هذه المذكرة " .

كما توخت الحكومة المصرية أن تظهر لجميع السودانيين نواياها الحقيقية نحوهم ورغبتها الخالصة فى أن يتمتعوا بالحكم الذاتى . وهذا ما ذكرته فى صراحة تامة فى كتابها للحكومة البريطانية الذى سبقت الإشارة إليه ، إذ قالت : " وعلى الرغم من أن النزاع بين مصر وبريطانيا لا يزال معلقا ، ترى الحكومة واجبا عليها ـ مع تمسكها التام بموقفها الذى حددته تحديدا واضحا أمام مجلس الأمن ـ أن تقبل الاشتراك مؤقتا فى وضع نظام يمهد للسودانيين طريق الحكم الذاتى ... وذلك حتى لا يكون تأخر البت فى النزاع القائم ما بين مصر وبريطانيا سببا فى تأخير السودانيين أية فترة من الزمن عن السير فى طريق الحكم الذاتى " .

ولقد صاغت حكومة السودان هذه التوصيات فى شكل مشروع قانون وطلبت إلى الحكومتين المصرية والبريطانية موافقتهما على هذا المشروع باعتبار أنه يتطلب هذه الموافقة .

فلما أرسلت حكومة السودان هذا المشروع إلى الحكومة المصرية رأت أنه لا يتضمن التعديلات التي اقترحتها .

ولقد شكلت لجنة ثنائية من حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرية ومن سير رونالد كامبل السفير البريطاني لينظرا معا هذا المشروع وليرفعا توصياتهما في شأنه لحكومتيهما .

واتفق الممثلان المصري والبريطاني على أن ما يدور بينهما لا يتناول بحث قضية السودان ولا مصيره ولن يتناول البحث إلا الإصلاحات الإدارية والتشريعية .

ولما كان المقصود من هذا النظام أن يكون نظاما مؤقتا يمكن في ظله السودانيون من التدريج في حكم أنفسهم لا أن يكون نظاما ثنائيا قد يؤول على أنه اتفاق بين مصر وبريطانيا لحكم السودان أطول مدة ممكنة ، ولما كان تقدير الحكومة المصرية أن ثلاث سنوات هي مدة كافية لبلوغ هذا الغرض ولما كان تقدير الحكومة البريطانية أن النظام المقترح للسودان يقدر له أن يدوم مدة أقرب إلى خمس وعشرين سنة منها إلى ثلاث سنوات فقد اتفق على أن يكون للجنة الدائمة النظر بعد انقضاء السنوات الثلاث فيما إذا كان السودانيون تمنحون الحكم الذاتي .

(اللجنة الدائمة)

كان من بين المقترحات التي تناولها البحث لإنشاء لجنة مصرية إنجليزية سودانية دائمة للإشراف على تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتي على ألا يكون السودانيون في هذه اللجنة من أول الأمر على قدم المساواة مع المصريين والبريطانيين فيها ولكن ينبغي أن يكون تمثيلهم على قدم المساواة تدريجيا كلما ثبتت وتأصلت نظمهم واستكمل الوزراء السودانيون سلطتهم الكاملة وكان المقترح أن يكون من عمل هذه اللجنة أن تقدم توصيات عن برنامج الوصول للحكم الكامل وأن ترقب سيره وتقدمه .

ولقد بحث الممثل المصري هذا الموضوع مع الممثل البريطاني وبين له نظام تأليفها واختصاصاتها وطريقة عملها فقدم الممثل البريطاني بعد ذلك الاقتراح الآتي :

(لجنة الرقابة الثلاثية)

"إذا وافقت الحكومة المصرية على مشروع القانون وأصبح من الممكن بذلك إقامة لجنة الرقابة الثلاثية فإن تأليفها واختصاصاتها وطريقة عملها قد تكون كالآتى على وجه التقريب:

(ا) تتألف اللجنة من ممثل واحد لكل واحد من الحكومات الثلاث (والفكرة فى ذلك أن يكون الممثلون من أعظم الشخصيات وأقواها) .

(ب) تجتمع اللجنة دورة كل ستة أشهر على الأقل أو أكثر من ذلك إذا بدا لها (وقد تجتمع على وجه الخصوص كلما أبدت إحدى الحكومات الثلاث رغبتها فى ذلك) .

(ج) ووظيفة اللجنة هى أن تراقب تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتى الكامل وأن تتقدم من وقت لآخر بما ترى من توصيات إلى الحاكم العام أو حكومتى المملكة المتحدة ومصر . (ولا تكون اللجنة بأى شكل حكومة عليا تهيمن على إدارة الحاكم العام وعليها أن تتحاشى أى مظهر من مظاهر التدخل فى شؤونه وأداء واجباته وأى شيء قد يمس الاحترام الواجب له كرئيس لحكومة السودان ، وتوصيات اللجنة استشارية بحتة) .

(د) وتتلقى اللجنة سنويا من الحاكم العام بيانات إحصائية وغيرها ذات صبغة فنية فيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى السودان ، ولها أن تطلب إليه من وقت لآخر أية بيانات أخرى عن مجريات الأحوال فى السودان وعن إدارته .

(هـ) وللجنة الحق فى أن تبحث الأحوال فى السودان على أن يقدم لها الحاكم العام جميع المساعدات لهذا الغرض .

(و) ولها أيضا أن تتلقى من حكومتى المملكة المتحدة ومصر جميع المساعدات الممكنة ، سواء كانت فى شكل بيانات أو خدمات يقوم بها الخبراء فى المسائل التى تبحثها اللجنة .

(ز) أن قرارات اللجنة فيما يتعلق بتكرر اجتماعاتها (كالموضح آنفا بالبند ب) وبجدول أعمالها ومكان كل اجتماع لها وفيما يتعلق بالبيانات التى تطلب من

الحاكم العام (كالموضح آنفا بالبند د) أو من حكومتى المملكة المتحدة ومصر وعلى وجه العموم جميع القرارات المتعلقة بأداء أعمالها تحتاج إلى موافقة ممثلى المملكة المتحدة والحكومة المصرية .

(ح) تدفع الحكومات الثلاث مصروفات اللجنة بالتساوى بينها فيما عدا مكافأة كل من أعضاء اللجنة فإن الحكومة التى تعيّنه هى التى تقوم بتقريرها ودفعها له .

والمفروض أنه سيكون هنالك سيل مستمر من البيانات أمام اللجنة ليبحثها الأعضاء بين الاجتماعات التى تظل مستمرة طبعا طيلة الوقت الذى يقتضيه بحث الأعمال التى أمامها، وسيكون فى مكنة اللجنة، بالرجوع إلى بيانات الحكومات الثلاث وخبرتها فى التعليم والصحة العمومية والمالية والتطور الاقتصادى وشئون الحكومة المحلية والحكومة المركزية وغيرها ، أن تقوم بأداء أعمالها دون حاجة إلى هيئة موظفين كبيرة خاصة بها " .

ولقد بحث الممثل المصرى هذه المقترحات وطلب إلى الممثل البريطانى أن يضيف إليها المسائل الآتية :

" تشكيل اللجنة الدائمة يكون بتبادل كتابين بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

١ — ممثلان لكل حكومة و يكون ممثلا حكومة السودان سودانيين .

٢ — اجتماع اللجنة يكون كل ثلاثة أشهر على الأقل حيث أن هذه اللجنة لجنة دائمة و يكون الرئيس من المصريين والبريطانيين بالتناوب .

٣ — توصيات اللجنة ترسل جميعها إلى الحاكم العام أولا ليرسلها مع تعليقاته إلى الحكومتين المصرية والبريطانية . ومع ذلك فللجنة أن تتصل مباشرة بالحكومتين المصرية والبريطانية .

٤ — مهمة اللجنة أن ترقب تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتى وأن تدرس الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى السودان وترسم سياسة لبلوغ هذا الغرض وخاصة :

(ا) إحلال السودانيين تدريجيا فى الوظائف محل غير السودانيين .

(ب) إيفاد بعثات سودانية للخارج لهذا الغرض .

(ج) نشر التعليم وتنمية الموارد الاقتصادية .

(د) تنمية نظام المجالس البلدية والمجالس المحلية عموما .

(هـ) النظر بعد ثلاث سنوات فيما إذا كان السودانيون يمنحون الحكم الذاتى .

(و) دراسة الحقوق الأساسية (الحريات العامة) والقوانين المتعلقة بها .

(ز) تقديم توصيات عن الموضوعات سالفة الذكر .

٥ — توصيات اللجنة لا تحتاج لاتفاق أصوات الممثلين المصريين والبريطانيين وفيما عدا ذلك من المسائل الإجرائية فيترك أمر تنظيمها للجنة " .

ولقد قبل الممثل البريطانى جميع هذه المقترحات إلا أنه ذكر أن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تعدل الفقرة (هـ) إلى ما يأتى :

" النظر بعد ثلاث سنوات فيما هو مرغوب فى اتخاذه من خطوات تالية فى حكم السودانيين أنفسهم " .

وبعد مناقشة الجانب المصرى له فى ذلك أرسل السفير البريطانى يوصى وزارة الخارجية البريطانية بقبول النص الآتى للفقرة هـ :

" النظر بعد ثلاث سنوات فيما هو الإجراء التالى الضرورى أو المرغوب فيه فى شأن الحكم الذاتى للسودانيين " .

(لجنة الانتخاب)

تباحث الممثلان فى شأنها ، ووعد الجانب البريطانى بتقديم مقترحات خاصة بتأليفها واختصاصها وطريقة قيامها بأعمالها .

(الديباجة)

صيغت الديباجة فى المشروع الأصلى على الوجه الآتى :

قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية سنة ١٩٤٨

وهو قانون ينص على إنشاء مجلس تنفيذى وجمعية تشريعية وتخويلهما سلطات تنفيذية وتشريعية .

حيث أنه بموجب الاتفاقية المؤرخة فى اليوم التاسع عشر من شهر يناير سنة ١٨٩٩ ، والمبرمة بين حكومة صاحبة الجلالة البريطانية الملكة فكتوريا وحكومة صاحب السمو المعظم خديوى مصر والمؤيدة بالمعاهدة المؤرخة فى اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ والمبرمة بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك مصر ، قد قلد حاكم عام السودان الرياسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان بكامل السلطات المنصوص عنها فى الاتفاقية آنفة الذكر .

وحيث أنه بموجب قانون مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠ قد أنشئ مجلس يسمى "مجلس الحاكم العام" ليساعد الحاكم العام فى مباشرة سلطاته التنفيذية والتشريعية

وحيث أنه بموجب قانون المجلس الاستشارى سنة ١٩٤٣ وبموجب أمر صادر بمقتضاه وهو "أمر المجلس الاستشارى لشمال السودان سنة ١٩٤٣" قد أنشئ مجلس استشارى لشمال السودان لغرض تمكين الحاكم العام — فيما يتعلق بإدارة شمال السودان إدارة حسنة — من استشارة أشخاص لهم صفة تمثيلية ، وليوضح لأولئك الأشخاص أى اتجاه عام أو خاص لسياسة حكومة السودان فيما يختص بشمال السودان .

وحيث أنه لغرض إعداد أهالى السودان للحكم الذاتى الكامل فقد كان للحاكم العام فى مجلسه الرغبة فى إشراك السودانيين فى حكم السودان إشراكا أوسع نطاقا ، وذلك بإنشاء المجلس والجمعية المكونين بموجب هذا القانون وبتخويلهما سلطة تنفيذية وتشريعية ، ولكن بدون مساس بمسئولية الحاكم العام النهائية للحكومتين المذكورتين بموجب الاتفاقية آنفة الذكر المؤرخة فى اليوم التاسع عشر من شهر يناير سنة ١٨٩٩ لإدارة السودان إدارة حسنة .

قد سن حاكم عام السودان فى مجلسه بموجب هذا ما يأتى

وقد اعترض الممثل المصرى على الإشارة فيها إلى وفاق سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وبين أن الحكومة المصرية قد حددت موقفها تحديدا واضحا أمام مجلس الأمن بالنسبة إلى نظام الحكم الحاضر فى السودان ، فهى قد طلبت إنهاء هذا النظام ، وبينت أن وفاق سنة ١٨٩٩ الذى يقوم عليه قد عقد فى ظروف خاصة ولأغراض محدودة ، وقد زالت هذه الظروف واستنفدت هذه الأغراض ، فوجب أن ينقضى وفاق سنة ١٨٩٩ وينتهى نظام الحكم المرتكز عليه وتتأكد لوادى النيل وحدته .

ولاحظ أن الحكومة البريطانية من جانبها فى كتابها المؤرخ ١٥ يناير ردت على ذلك بقولها " يكفينى أن أقول إن رأى حكومة جلالة الملك بالنسبة لاستمرار قيام الحكم الثنائى معروف أيضا وقد توضح أمام مجلس الأمن " .

وذكر أن الحكومة المصرية لم تشر فى مرسوم تعيين الحاكم العام إلى وفاق سنة ١٨٩٩ احتفاظا منها بموقفها سالف الذكر . وطلب لهذه الأسباب حذف الفقرة الأولى من مشروع الديباجة .

إلا أن الممثل البريطانى بعد أخذ رأى حكومته ورأى الحاكم العام طلب إبقاء هذه الفقرة لأن الحكومة البريطانية تظل تتمسك بوفاق سنة ١٨٩٩ المصدق عليه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ وأن الحاكم العام لا يمكنه بحال من الأحوال أن يوافق على إغفال هذه الوثيقة باعتبارها الأساس الذى يقوم عليه النظام فى السودان وقال إن السودانيين يسوءهم أن ينهار هذا الوفاق فينهار كل نظام إدارة السودان وأشار إلى أن عدم ذكره دليل على عدم قيامه .

وانتهى الحديث بين الجانبين فى هذا الشأن على عدم ذكر وفاق سنة ١٨٩٩ فى الديباجة أو فى غيرها من مواد المشروع . واتفق على أن تتبادل الحكومتان المصرية والبريطانية فى ذلك كتابين أحدهما تحتفظ فيه الحكومة الملكية المصرية بموقفها الذى حددته تحديدا واضحا أمام مجلس الأمن بالنسبة إلى نظام الحكم الحاضر فى السودان ، فهى قد طلبت إنهاء هذا النظام ، وبينت أن وفاق سنة ١٨٩٩ الذى يقوم عليه قد عقد فى ظروف خاصة ولأغراض محدودة ، وقد زالت هذه الظروف واستنفدت هذه الأغراض . فوجب أن ينقضى وفاق سنة ١٨٩٩ وينتهى نظام الحكم المرتكز عليه وتتأكد لوادى النيل وحدته . وآخر تحتفظ فيه الحكومة البريطانية بأن رأيها بالنسبة لاستمرار قيام اتفاق سنة ١٨٩٩ معروف أيضا وقد توضح أمام مجلس الأمن .

وبقيت الفقرتان الثانية والثالثة من المشروع اللتان تشيران إلى مجلس الحاكم العام فى سنة ١٩١٠ والمجلس الاستشارى فى سنة ١٩٤٣ .

ولاحظ الممثل المصرى أن الفقرة الرابعة من مشروع الديباجة تنسب الرغبة فى إشراك السودانيين بشكل أوسع فى الإدارة السودانية إلى الحاكم العام . ورأى أن ينسب ذلك إلى السودانيين أنفسهم وإلى الحكومتين المصرية والبريطانية .

كما لاحظ الجانب المصرى على الفقرة الخامسة من المشروع أنه يؤخذ منها أن للحاكم العام فى مجلسه بمقتضى ماخول من سلطات فى وفاق سنة ١٨٩٩ أن يسن النظام المقترح من غير موافقة الحكومتين، وبين للمثل البريطانى أن الحاكم العام لايملك ذلك وأن وفاق سنة ١٨٩٩ لايسمح له بالقيام بأى عمل فيه مساس بالنظام الإدارى والقانونى للسودان .

كما طلب الجانب المصرى حذف لفظه الكامل التى تصف الحكم الذاتى وخشى الممثل البريطانى أن يسيء السودانيون فهم المراد من حذفها ويتساءلون عمن طلب من الجانبين ذلك ، لهذا رؤى إبقاءها على أن تتبادل الحكومتان المصرية والبريطانية كتابين لبيان مدلول عبارة الحكم الذاتى الكامل وأن سياسة مصر قائمة على أساس ثابت من وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك على أن يتولى السودانيون حكم أنفسهم حكما ذاتيا كاملا فى نطاق هذه الوحدة .

وبعد تبادل عدة مقترحات بين الجانبين فى صياغة الديباجة تم وضعها على الوجه الآتى :

" حيث أنه بموجب قانون مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠ قد أنشيء مجلس يسمى " مجلس الحاكم العام " ليساعد الحاكم العام فى مباشرة سلطته التنفيذية والتشريعية .

وحيث أنه بموجب قانون المجلس الاستشارى سنة ١٩٤٣ وبموجب أمر صادر بمقتضاه وهو " أمر المجلس الاستشارى لشمال السودان سنة ١٩٤٣ " قد أنشيء مجلس استشارى لشمال السودان لغرض تمكين الحاكم العام — فيما يتعلق بإدارة شمال السودان إدارة حسنة — من استشارة أشخاص لهم صفة تمثيلية ، وليوضح لأولئك الأشخاص أى اتجاه عام أو خاص لسياسة حكومة السودان فيما يختص بشمال السودان .

وحيث أن أهالى السودان يرغبون فى بلوغ الحكم الذاتى الكامل فى أقرب فرصة ممكنة وبناء على اتفاق حكومة صاحب الملكة المتحدة والحكومة الملكية المصرية على اتخاذ الإجراءات للعمل على تحقيق هذه الرغبة باشتراك السودانيين فى حكومة السودان إشراكا أوسع نطاقا .

وحيث أن الحاكم العام قد تكفل طبقا لهذه الأغراض بإنشاء المجلس والجمعية المكونين بموجب هذا القانون وتخويلهما سلطة تنفيذية وتشريعية ولكن بدون مساس بمسؤولية الحاكم العام النهائية للحكومتين المذكورتين فى إدارة السودان إدارة حسنة وقد أعد لهذا الغرض القانون الآتى الذى وافقت عليه الحكومتان المذكورتان .

قد سن حاكم عام السودان فى مجلسه بموجب هذا مايأتى : "

المادة ١٨ :

نصت المادة فى المشروع الأصلى على ما يأتى :

سلطة الحاكم العام لنسخ قرارات المجلس

" بصرف النظر عن أحكام المادة السابقة فيجوز للحاكم العام لأسباب يدونها فى محضر قرارات المجلس أن ينسخ أى قرار تم الوصول اليه بأغلبية الأصوات فى المجلس ويبدله بقراره فى نفس الموضوع وفى هذه الحالة يكون قرار الحاكم العام نافذ المفعول لكل الأغراض كما لو كان هذا قرار المجلس " .

ولقد طلب الجانب المصرى قصر هذا الحكم على حالة الضرورة ، كما طلب أن يقوم الحاكم العام بإبلاغ قراره فى هذه الحالة إلى الحكومتين المصرية والبريطانية ، ووافق الجانب البريطانى على ذلك وأصبح نصها ما يأتى :

" إذا كان من الضرورى لحاكم عام السودان فى القيام بمسئوليته لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة والحكومة الملكية المصرية لإدارة السودان إدارة حسنة فبصرف النظر عن أحكام المادة السابقة يجوز للحاكم العام لأسباب يدونها فى محضر قرارات المجلس ويخطر بها الحكومتين المصرية والبريطانية المشار إليهما فورا ، أن ينقض أى قرار تم الوصول إليه بأغلبية الأصوات فى المجلس ويبدله بقرار له فى نفس الموضوع . وفى هذه الحالة يكون قرار الحاكم العام نافذ المفعول لكل الأغراض كما لو كان هذا قرار المجلس " .

المادة ٢٨ :

نصت المادة فى المشروع الأصلى على ما يأتى :

سلطة الحاكم العام فى وضع قواعد بخصوص إجراء الانتخابات

" يضع الحاكم العام بأمر يصدر منه قواعد لتنظيم إدارة الانتخابات التى تعمل بمقتضى هذا القانون وله بموجب هذه القواعد أن يضع شروطا لما يأتى :

(أ) تعيين الضباط المباشرين للانتخاب .

(ب) تعيين لجان الانتخابات .

(ج) تحضير وحفظ قوائم الانتخابات .

(د) تعيين الأعضاء .

(هـ) إدارة الانتخابات المباشرة .

(و) إدارة الانتخابات غير المباشرة فى كلا درجاتها الابتدائية والثانوية .

(ز) إدارة الانتخابات الفرعية .

(ح) أى مسائل أخرى تتعلق بالانتخابات تحتاج إلى تنظيمها بقواعد " .

بقيت هذه المادة على أصلها ، واتفق الجانب المصرى مع الجانب البريطانى على أنه فى الكتب المتبادلة بين الحكومتين بخصوص تكوين لجنة الانتخابات أن ينص فيها على أن يستشير الحاكم العام هذه اللجنة فى الموضوعات المشار إليها فى هذه المادة .

المادة ٤٥ :

نصت المادة فى المشروع الأصلى على ما يأتى :

اللغة التى تستعمل فى الجمعية

" مع مراعاة أحكام الأوامر المستديمة تكون الاجراءات فى الجمعية باللغتين العربية والانجليزية "

وقد طلب الجانب المصرى من الجانب البريطانى أن تكون اللغة العربية هى اللغة الأساسية احتراما لثقافة الشعب العربية وراعى من جانب آخر الحاجة إلى استعمال اللغة الانجليزية فى بعض الأحيان ، ولقد تمت صياغة المادة على الوجه الآتى :

" مع مراعاة أحكام الأوامر المستديمة تكون الإجراءات فى الجمعية باللغة العربية بدون إخلال باستعمال اللغة الانجليزية حيثما كان ذلك ملائما " .

المادة ٤٧ :

نصت المادة ٤٧ فى المشروع الأصلى على ما يأتى :

حق الجمعية فى بحث المسائل

" للجمعية الحق فى أن تبحث وتصدر قرارات فى أى موضوع عدا فى المواضع التى أعلن عنها بموجب المادة الثالثة والخمسين أنها مسائل محظورة والتى لابد من الحصول على موافقة الحاكم العام لأجل بحثها "

ولقد رأى الجانب المصرى أن يكون للجمعية أن تناقش وتبدى رغبات فلا تصدر قرارات وأن تعرض هذه الرغبات على المجلس لنظرها ، وقد وافق الجانب البريطانى على ذلك . وأصبح نصها ما يأتى :

١ — " للجمعية الحق فى أن تناقش وتبدى رغبات فى أى موضوع عدا فى المواضيع التى أعلن عنها بموجب المادة الرابعة والخمسين أنها مسائل محظورة والتى لا بد من الحصول على موافقة الحاكم العام لأجل بحثها .

٢ — ترسل جميع الرغبات التى وافقت عليها الجمعية للمجلس للنظر ".

المادة ٥١ :

نصت المادة فى المشروع الأصل على ما يأتى :

التشريع

مشروعات قوانين الحكومة

١ — يكون المجلس مسئولا عن وضع وتحضير كل قوانين الحكومة .

٢ — مع مراعاة ماهو منصوص عنه أدناه يعرض كل تشريع فى شكل مشروع قانون أمام الجمعية .

٣ — إذا أجازت الجمعية مشروع القانون دون تعديل أو بإدخال تعديل مما يقبله المجلس فيعرضه المجلس على الحاكم العام بالصيغة التى أجازته بها الجمعية لموافقته .

٤ — عند الحصول على موافقة الحاكم العام يصير المشروع قانونا .

٥ — إذا لم تجز الجمعية مشروع القانون فللمجلس إما أن يسحب مشروع القانون أو يرفعه للحاكم العام بتقرير يوضح وجهات نظر المجلس والجمعية فإذا ما وافق الحاكم العام بعد النظر فى ذلك التقرير على مشروع القانون فإن المشروع يصير قانونا بموجب هذه الموافقة .

٦ — إذا أجازت الجمعية مشروع القانون بتعديلات لايوافق عليها المجلس فللمجلس إما أن يسحب مشروع القانون أو يرفعه للحاكم العام بصيغته الأصلية (مشتملا على تعديلات الجمعية التى وافق عليها المجلس) وبالصيغة التى أجازته بها الجمعية بتقرير يوضح وجهات نظر المجلس والجمعية . فإذا ماوافق الحاكم العام على مشروع القانون فى أى من صيغتيه فإن مشروع القانون الذى تمت الموافقة على صيغته يصير قانونا بموجب هذه الموافقة .

٧ — يدون الحاكم العام كتابة و يرسل للجمعية أسباب موافقته تحت المادة (٥) على أى مشروع قانون سبق أن رفضته الجمعيه أو موافقته تحت المادة (٦) على مشروع قانون فى شكل غير الشكل الذى مر به أمام الجمعية .

وقد بين الجانب المصرى بمناسبة هذه المادة أن القوانين يمكن تقسيمها إلى قسمين، قوانين مهمة وأخرى غير ذلك . فأما المهم فيها فليس للحاكم العام ولا لمجلسه أن يبت فيها ، بل مرجع ذلك يجب أن يكون للحكومتين، أما غير المهم فما يعرض منها على الجمعية التشريعية وأجازته فلا يحتاج الحاكم العام فى إصداره إلى موافقة الحكومتين ، أما ما لم تجزه الجمعية التشريعية منها فيجب إذا أصر الحاكم العام على إصداره ألا يفعل ذلك إلا بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية .

ولقد وافق الجانب البريطانى على تعديل هذه المادة على الوجه الآتى :

التشريع

مشروعات قوانين الحكومة

١ — يكون المجلس مسئولا عن وضع وتحضير كل قوانين الحكومة .

٢ — مع مراعاة ماهو منصوص عنه أدناه يعرض كل تشريع فى شكل مشروع قانون أمام الجمعية .

٣ — إذا أجازت الجمعية مشروع القانون دون تعديل أو بإدخال تعديل مما يقبله المجلس فيعرضه المجلس على الحاكم العام بالصيغة التى أجازته بها الجمعية لموافقته .

٤ — عند الحصول على موافقة الحاكم العام يصير المشروع قانونا .

٥ — إذا لم تجز الجمعية مشروع القانون فللمجلس إما أن يسحب مشروع القانون أو يرفعه للحاكم العام بتقرير يوضح وجهات نظر المجلس والجمعية فإذا ماوافق الحاكم العام بعد النظر فى ذلك التقرير على مشروع القانون فإن مشروع القانون يصير قانونا بموجب هذه الموافقة .

٦ — إذا أجازت الجمعية مشروع القانون بتعديلات لا يوافق عليها المجلس فللمجلس إما أن يسحب مشروع القانون أو يرفعه للحاكم العام بصيغته الأصلية (مشتملا على تعديلات

الجمعية التى وافق عليها المجلس) و بالصيغة التى أجازته بها الجمعية بتقرير يوضح وجهات نظر المجلس والجمعية . فإذا ماوافق الحاكم العام على مشروع القانون فى أى من صيغتيه فإن مشروع القانون الذى تمت الموافقة على صيغته يصير قانونا بموجب هذه الموافقة .

٧ — بصرف النظر عن أحكام الفقرتين (٥ ، ٦) من هذه المادة لا يعطى الحاكم العام موافقته على مشروع قانون تحت الفقرة (٥) أو تحت الفقرة (٦) فى صيغة غير الصيغة التى عرض بها أمام الجمعية إلا إذا عرض مشروع القانون أو صيغتى المشروع كيفما كانت الحال على حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة وعلى الحكومة الملكية المصرية وبعد ذلك إما :

(ا) أن يتلقى إخطارا بموافقة الحكومتين المذكورتين على أن يوافق على هذا المشروع .

أو :

(ب) أن يمضى شهر أو خمسة عشر يوما فى مشروعات القوانين المالية أو الاعتمادات المالية على تاريخ عرضه الأمر على الحكومتين دون أن يتلقى إخطارا بموافقتهما على ألا يوافق على هذا المشروع .

٨ — يدون الحاكم العام كتابة و يرسل للجمعية أسباب موافقته تحت المادة (٥) على أى مشروع قانون سبق أن رفضته الجمعية أو موافقته تحت المادة (٦) على مشروع قانون فى شكل غير الشكل الذى مر به أمام الجمعية .

المادة ٥٤ :

نصت هذه المادة فى المشروع الأصلى على ما يأتى :

المسائل المحظورة

تكون المسائل الآتية مسائل محظورة ليس للجمعية سلطات تشريعية فيما يتعلق بها :

(ا) دستور السودان .

(ب) العلاقات بين حكومة السودان وحكومتى صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك مصر .

(ج) العلاقات بين حكومة السودان وأى قوة أجنبية

ولقد طلب الممثل المصرى إضافة جنسية السودانيين إلى " المسائل المتقدمة " ، كما طلب تعديل صياغة الفقرات الثلاثة من مادة المشروع على وجه يحقق المصلحة المصرية ، ولقد وافق الجانب البريطانى على صياغة هذه المادة على الوجه الآتى :

المسائل المحظورة

تكون المسائل الآتية مسائل محظورة ليس للجمعية سلطات تشريعية فيما يتعلق بها :

(ا) أحكام هذا القانون .

(ب) العلاقات بين حكومة السودان وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة والحكومة الملكية المصرية .

(ج) العلاقات بين حكومة السودان والحكومات الأجنبية .

(د) جنسية السودانيين .

المادة ٥٥ :

نصت المادة فى المشروع الأصلى على ما يأتى :

مسائل خاصة

تكون المواضيع الآتية مواضيع خاصة لا يتقدم العضو بتشريع بخصوصها إلا بعد الحصول على موافقة المجلس السابقة .

(ا) الدفاع عن السودان .

(ب) العملة والنقد .

(ج) مركز الأقليات الدينية والعنصرية .

ولقد رأى الممثل المصرى أن المسائل الواردة بهذه المادة قد تتصل بطبيعتها بالمسائل الواردة بالمادة ٥٤ ، لذلك طلب إلى الجانب البريطانى أن يجعل محظورا على الجمعية أن تصدر تشريعات فى المسائل الواردة بها إذا اتصلت بما نصت عليه المادة ٥٤ ، ووضع لذلك نصا وافق عليه الجانب البريطانى وهو كما يأتى .

(١٦)

ولكن يشترط دائما أن يكون للحاكم العام إذا رأى أن حالة طارئة قد قامت فى أى وقت أن يصدر إعلانا على الفور بموجب هذه المادة بصرف النظر عن و بدون عرضه على الحكومتين المذكورتين وفى مثل هذه الحالة لا تطبق أحكام الفقرة السابقة . و يستمر مفعول هذا الإعلان نافذا طيلة قيام هذه الحالة الطارئة .

المادة ٦٥ :

نصت المادة فى المشروع الأصلى على ما يأتى :

استثناء

" يجب ألا يفهم من أى شىء فى هذا القانون أنه يخول للمجلس أو الجمعية كل على انفراد أو مجتمعين أى سلطة أكثر من السلطات المخولة للحاكم العام شخصيا بموجب اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ المذكورتين " .

ولقد طلب الجانب المصرى حذف هذه المادة لعدم جواز الإشارة فى هذا المشروع لوفاق سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ من جهة ، ولأن حكمها لا حاجة إلى النص عليه ، وقد وافق الجانب البريطانى على حذفها .

المادة ٦٦ :

سلطات التغيير والتعديل

١ — للحاكم العام بناء على توصية الجمعية وتصديق المجلس بأمر يصدره أن يمد أو يعدل أو يغير جميع أو بعض مواد هذا القانون إلا باستثناء المواد الأساسية للدستور المبينة بهذا والمستثناة صراحة بالجدول الثالث .

٢ — لغرض تحاشى الصعوبات غير المنظورة أو لتصحيح الأخطاء أو الاشتباه أو الإغفال فيجوز للحاكم العام بناء على طلب المجلس أو الجمعية بموجب أمر أن يدخل هذه التعديلات على نصوص هذا القانون متى اتضح له من وقت لآخر أن ذلك ضرورى لتحقيق تلك الأغراض

ولقد رأى الممثل المصرى فى الأصل حذفها ولكن الممثل البريطانى تمسك بها واقترح مشروعا جديدا لها طلبته الخرطوم وانتهى البحث إلى إبقاء النص كما هو على أساس أن

الجمعية والمجلس والحاكم العام لا يملكون بمقتضاه إجراء أى تعديل أو تغيير فى المواد الأساسية لمشروع القانون المبينة صراحة بالجدول الثالث . وفيما يتعلق بالمواد الأخرى فروعى أنه إذا أريد تعديلها فسيكون ذلك بناء على توصية الجمعية وتصديق المجلس وموافقة الحاكم العام بعد ذلك . وحق المبادأة فى طلب إجراء هذا التعديل للجمعية ؛ وعلى أى حال فإن اختلف معها الحاكم العام فمرد الأمر للحكومتين المصرية والبريطانية ؛ شأن ذلك شأن كل مشروع بقانون يختلفان عليه .

المادة ١٠ :

تكوين المجلس

١ — يتكون المجلس التنفيذى مما لا يقل عن اثنى عشر عضوا وما لا يزيد عن ثمانية عشر عضوا .

٢ — ويتشكل المجلس من :

(ا) زعيم الجمعية والوزراء الآخرين إن وجدوا .

(ب) لا أكثر من أربعة أعضاء بحكم وظائفهم يعينهم الحاكم بوظائفهم من بين السكرتير الإدارى والسكرتير المالى والسكرتير القضائى والقائد .

(ج) لا أكثر من ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس الإضافيين يعينهم الحاكم العام بمحض تصرفه سواء أكان هؤلاء الأشخاص سودانيين أم لا وسواء أكانوا أعضاء فى الجمعية قبل هذا التعيين أم لا .

(د) ذلك العدد من وكلاء الوزارات كما يعينهم الحاكم العام لذلك الغرض بعد إعطاء اعتبار لآراء زعيم الجمعية .

ويشترط على سبيل الدوام فى أى وقت ما أن يكون على الأقل نصف أعضاء المجلس من السودانيين والاّ يتم تعيين أو ترك محل شاغر يكون من أثره أن يجعل الأعضاء السودانيين أو يتركهم أقلية فى المجلس .

رأت الحكومة المصرية أن يكون اشتراك المصريين فى إعداد السودانيين لتولى شئونهم على قدم المساواة مع البريطانيين وذلك بأن يكون للمصريين من المركز والعدد ما للبريطانيين فى المجلس التنفيذى تحقيقا لمسئولية الحكومة المصرية عن إعداد السودانيين للحكم الذاتى.

وجرت بين الجانبين أحاديث طويلة عن كيفية تكوين هذا المجلس .

وبتاريخ ٢٦ مايو تسلم الممثل المصرى من الممثل البريطانى مذكرة جاء بها فيما يتعلق بتكوين المجلس التنفيذى ما يأتى :

" إن حكومة جلالة الملك مستعدة فيما يتعلق بتأليف المجلس التنفيذى — بشرط أن توافق الحكومة المصرية على القانون مع التعديلات المقترحة الآن — أن تؤيد الحكومة المصرية فى أن يطلب من الحاكم العام تعيين اثنين من أعضاء المجلس الثلاثة الإضافيين المنصوص عنهم فى (ج) من الفقرة ٢ من المادة ١٠ فى القانون من بين الشاغلين للوظائف الحالية التى يشغلها موظفو الحكومة المصرية بالسودان. ومن المفهوم أنه إذا رأت الحكومة المصرية أن شاغلى الوظائف الحاليين لا يصلحون لعضوية المجلس التنفيذى ، فلها الحرية فى تعيين موظفين آخرين أرقى منهم مؤهلات بدلا عنهم. وتأسف حكومة جلالة الملك أنها — للأسباب التى سبق أن أوضحتها تفصيلا فى اللجنة الثنائية وفى غيرها — لا تستطيع قبول المقترحات المصرية بأن يطلب إلى الحاكم العام تعيين أكثر من اثنين من المصريين أعضاء بالمجلس ، أو أن ينشىء وزارات جديدة فى حكومة السودان يعهد بإداراتها إلى المصريين وتكون لهم عضوية المجلس بحكم وظيفتهم . وحكومة جلالة الملك على استعداد إذا رأت الحكومة المصرية أن هذه الطريقة تفى بالغرض المقصود . أن تصدر بيانا بأنه للسودانيين أن يقرروا أنفسهم إذا كانوا يرغبون تمثيل المصريين فى المجلس زيادة على العضوين اللذين يعينهما الحاكم العام . وأنهم إذا رغبوا ذلك فستدخل التعديلات الضرورية على القانون الحالى "

وبعد مناقشات طويلة فى هـــذا الموضوع تسلم الممثل المصرى من الممثل البريطانى كتابا ومذكرة نصهما ما يأتى :

السفارة البريطانية

القاهرة فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨

حضرة صاحب المعالى أحمد محمد خشبه باشا وزير الخارجية بالقاهرة

أبلغت حكومة جلالة الملك الأهمية التى علقتموها معاليكم فى الاجتماع الذى عقد فى ٢٦ مايو على أن يمثل المصريون تمثيلا أقوى فى المجلس التنفيذى .

وكنتيجة لذلك خولتني حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك أن أقدم لمعاليكم هذا العرض وهو بصفة قاطعة عرض نهائي . على أن يكون معلوما أننا قد وصلنا إلى اتفاق على جميع نقط القانون الأخرى .

إنه علاوة على الموظفين المصريين الاثنين اللذين يخدمان فى السودان واللذين سيعينهما الحاكم العام بمقتضى المادة ١٠ (ج) من القانون كأعضاء فى المجلس التنفيذى ، يدعى قائد القوات المصرية فى السودان لحضور جلسات المجلس عندما يبحث المجلس فى مسائل الدفاع .

وأرى لزاما على أن أؤكد لمعاليكم أن هذا هو أقصى ماتستطيع حكومة جلالة الملك أن تذهب اليه ، وإنى أكون شاكرا لمعاليكم إذا تفضلتم بإفادتى حتى مساء يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ عما إذا كانت الحكومة المصرية ترى الموافقة على القانون على هذا الأساس .

السفارة البريطانية

القاهرة فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨

حضرة صاحب المعالى أحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية بالقاهرة

من المفهوم أنه عندما يتساوى عدد الأعضاء البريطانيين والمصريين فى المجلس التنفيذى كنتيجة لإحلال السودانيين محل الموظفين البريطانيين ، فإن عدد الأعضاء المصريين فى المجلس يجب ان ينقص تبعا لنقص الأعضاء البريطانيين ، فإذا ما خرج العضو البريطانى الأخير من المجلس خرج كذلك العضو المصرى .

وإلى هنا انتهت المحادثات .

* *

ولكن الحكومة المصرية طلبت أن يكون اشتراكها فى إعداد السودانيين لتولى شؤونهم على قدم المساواة مع الانجليز وتمسكت بأن يكون المصريون فى المجلس التنفيذى مساوين للانجليز من حيث المركز والعدد ولم يوافق الجانب البريطانى على ذلك .

---

٤ — مباحثات سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١

(صلاح الدين — بيفن)

(١) من محضر جلسة يوم السبت ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٠

الساعة الخامسة والنصف مساء

الحاضرون

حضرة (صاحب المعالى) محمد صلاح الدين(بك) . سعادة سير رالف ستيفنسون .

حضرة (صاحب المعالى) إبراهيم فرج .

الأستاذ على زين العابدين حسنى .

وزير الخارجية — قبل أن ننتقل إلى الكلام عن وحدة مصر والسودان أود أن أقول عبارة قصيرة تعليقا على ما ورد فى بيانكم الأخير من أن البعثة العسكرية كانت تبذل غاية وسعها لأداء مهمتها وأن الحكومة المصرية هى التى استغنت عنها . ولست أريد أن أدخل فى جدل حول هذا الموضوع فأنا أكتفى بأن أقول إن الحكومة المصرية إنما استغنت عن هذه البعثة لأنها اقتنعت بالتجربة أنه لاخير فى بقائها .

السفير البريطانى — لم أكن فى مصر فى ذلك الوقت. ولكنى فهمت أن البعثة العسكرية البريطانية بذلت غاية وسعها ولكنها شكت من عدم تعاون السلطات المصرية معها .

وزير الخارجية — والآن أنتقل إلى الشطر الآخر من حقوق مصر وأعنى وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وفى اعتقادى أن خلوص النية فى هذا الموضوع يؤدى إلى الاتفاق عليه من أقرب سبيل إذ لاتوجد فيه هذه المشكلات الاستراتيجية ومسائل الدفاع التى تثار بالنسبة للجلاء عن مصر أى أنه ليس هناك من شىء يتصل بالحالة الدولية وحالة الحرب المنتظرة يحول بينكم وبين المبادرة إلى الاعتراف بحقوق مصر والسودان وتسليمها إلى أصحابها الشرعيين .

والأمر فى اعتقادى بسيط غاية البساطة لأن وجودكم فى السودان ترتب على احتلال مصر . وأنتم تعرفون الآن بأن زمن الاحتلال قد انقضى على كل حال . فالنتيجة الطبيعية هى أن ينتهى أيضا وجودكم فى السودان . وأحب أن أقول بكل صراحة إن انسحاب مصر

من السودان وإعادة فتحه بواسطة قوات مصرية بريطانية وعقد اتفاق سنة ١٨٩٩ كل ذلك كان نتيجة للاحتلال وجرى تحت سلطانه . ومع ذلك لم تكونوا إذ ذاك تدّعون أنكم تعملون لأنفسكم أو تحملون مسئوليات نحو السودانيين ، بل كنتم تقولون بصراحة كما قلتم فى حادث فاشودة وكما ورد مرارا فى تقارير اللورد كرومر إنكم تعملون لحساب مصر، وتقصدون فقط إبعاد السودان عن نظام الامتيازات الأجنبية التى ورثتها مصر عن تركيا . وهذا كله يؤدى إلى نتيجة واحدة هى أن تتركوا مصر والسودان وشأنهما وأن تجلوا عن السودان كما تجلوا عن مصر، وينتهى أجل الحكومة الثنائية ليحل محلها النظام الذى يتفق عليه بين مصر والسودان .

السفير البريطانى — ذكرتم فى بيانكم أن الوقت قد حان لتسليم السودان إلى أصحابه الشرعيين . ونحن لا يخامرنا شك . فمن هم أصحاب السودان الشرعيين ؟ فهم الشعب الذى يعيش هناك ، وستسلم الحكومة البريطانية البلد لأصحابه عندما يحين الوقت . إن الملخص الذى أتيتم به عن الماضى صحيح تماما ولكن النتائج التى رتبتموها عليه ليست كذلك . والواقع أن السودانيين يطالبون بالاستقلال وانسحاب جميع الرعايا البريطانيين من السودان انسحابا ناجزا يؤدى إلى الفوضى، وهذا الحل ليس من الحلول العملية فى شىء . وإنى على يقين من أن الحكومة البريطانية على استعداد لأن تنظر فى أى حل عملى تقترحونه بشرط ألّا يتعارض مع رغبة السودانيين أو يكون بدون رضاهم .

وزير الخارجية — يسرنى أنكم تعترفون بصحة الوقائع التاريخية التى أشرت إليها . ولكنى أخالفكم فيما ذهبتم إليه من أن هذه الوقائع لا تؤدى إلى النتيجة التى وصلت إليها فهى لا يمكن أن تؤدى إلى غير هذه النتيجة مهما زعمتم أخيرا من تغير الظروف فى السودان. إن هذه المقدمات التاريخية تنطق كلها بأن السودان كان باعترافكم وديعة لمصر فى أيديكم أو فى يد الحكومة الثنائية التى هى فى الواقع حكومة أحد الطرفين وأعنى به الطرف البريطانى. ومصر الآن منذ أن نهضت تطالب بحقوقها ، تطلب ردّ هذه الوديعة إليها . وهذا هو الأمر الوحيد القائم بيننا وبينكم، وبتعبير آخر ليس لكم أى حق لأن تتحدثوا عن السودانيين لأن الحقائق التاريخية والشرعية لا تعطيكم مثل هذا الحق . وإذا فرضنا صحة ما تذهبون إليه من أن السودانيين يطلبون الآن الاستقلال فهذا أمر يسوّى بيننا وبينهم ولا يصح أن يكون لكم شأن فيه .

السفير البريطانى — أخشى أننى لا أوافقكم على ذلك فإن علينا كنتيجة لإدارتنا للسودان خمسين عاما مسئولية نحو شعوب السودان لا يمكننا أن نجرّد نفسنا منها مهما كانت الاعتبارات الشرعية أو التاريخية أو الأدبية . إن السودانيين يبلغون ٧,٥ مليون منهم

٢,٥ مليون من الوثنيين وهؤلاء يتكلمون اللغة العربية. والواقع ان البلد لا تستطيع حتى الآن أن تحكم نفسها . وطلب مصر اجلاء عن السودان ليس ممكنا من الوجهة العملية . وحتى لو أمكن ذلك وحاولنا تنفيذه وإحلال المصريين محل رعايانا فان تجدوا عددا كافيا من المصريين للذهاب إلى السودان . وإذا أرادت مصر أن تفعل شيئا فإن عليها أن تقدم بديلا عمليا للنظام القائم . فهل تريد مصر أن تنهى الحكم الثنائى والإدارة إنهاء تاما . ذكرتم فيما ذكرتموه اتفاقا بين المصريين والسودانيين فهل تعتزمون أن يقوم هذا الاتفاق مع وجود الإدارة الحالية أو أنكم تزمعون تغيير النظام القائم .

وزير الخارجية — إن خمسين عاما أو مائة عام من الإدارة البريطانية لا يمكن أن تغير الواقع الشرعى والحقائق التاريخية وخصوصا وقد كنتم فى أثناء هذه الإدارة تعترفون صراحة بأنكم تعملون باسم مصر .

وهذه النغمة الجديدة نغمة رغبة السودانيين فى الاستقلال والمسئوليات الملقاة على عاتقكم نحوهم لم تبرز إلى الوجود إلا حينما نهضت مصر للمطالبة بحقها ، أى أنكم عندما كانت الأمور فى مصر موالية لكم ولم يكن فيها مقاومة جدية لسلطتكم لم تكونوا تجدون حاجة إلى ادعاء مسئوليات نحو السودانيين . ولكن عندما شعرتم بأن الحالة فى مصر قد تغيرت وأنها بدأت تطالب بحقوقها وتعمل على إدراكها ، بدأتم هذه النغمة الجديدة لا لشئ إلا لفصل السودان عنها ، مع أنكم كما سبق أن ذكرت كنتم تعتبرونه وديعة لها فى أيديكم . وأخشى أن أقول إن هذه النهاية هى التى رسمتموها لمصر والسودان من أول يوم وإلا فقد كانت خمسون عاما كافية وفوق الكفاية لاستقلال السودان والخلاص من مسئولياتكم قبل السودانيين . ثم إنكم لا ترمون فى الواقع إلا استمرار حكمكم فيه تحت ستار الحكم الثنائى ، لأنكم كما صرح رجال السياسة عندكم مرارا وكما تصرحون سعادتكم الآن تعتبرون السودان بعيدا عن أن يحكم نفسه بنفسه ، وتشيرون إلى جنوب السودان الذى عملت حكومة السودان على أن يظل على حالته البدائية ليكون ذلك من الحجج التى تدعى لتأخير وصول السودان إلى الحكم الذاتى أو لفصل جنوب السودان عن شماله بمثل الحجج والوسائل التى لجأتم إليها لمحاولة فصل السودان كله عن مصر . فالأمر إذن أمر سياسة استعمارية مبيتة مدروسة لا أمر مشيئة السودانيين أو مسئولياتكم نحوهم . ونحن نستطيع أن نقارن الآن بين حالة السودان وحالة ليبيا فنجد أن السودان أكثر تقدما وأهلية للحكم الذاتى من ليبيا التى قررت هيئة الأمم المتحدة تمتعها بالحكم الذاتى بل بالاستقلال فى غضون عامين ينتهيان فى سنة ١٩٥٢ . وهذا مقياس دولى معترف به يشير إلى حل فى غاية البساطة إذا حسنت نياتكم حقا وهو أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد على عامين تجلون فى خلالها عن السودان وتنتهى الإدارة الثنائية ويصبح للسودان

بعد ذلك حكومته الخاصة في وحدة مع مصر تمثل في التاج المصرى وفى وحدة السياسة الخارجية والنقد والجيش وما قد يتفق عليه المصريون ومواطنوهم السودانيون من المسائل الأخرى . ولا شك أن وحدة مصر والسودان تجعل هذا الحل أيسر بكثير من الحال الذى اتفقت عليه هيئة الأمم المتحدة بالنسبة لليبيا .

السفير البريطانى — تعليقا على ماذ كرتموه فى بيانكم فيما يتعلق باستقلال السودانيين ومسئوليتنا نحوهم وأنها نغمة جديدة لا أرى أن هذه هى الطريقة الصحيحة للنظر فى مثل هذه المسألة ، لأنه منذ أن بدأت مصر تطالب بمطالبها فى السودان لم يعارض أحد فى هذه المسئولية . ليس لبريطانيا مصلحة اقتصادية أو استراتيجية حيوية فى السودان . وهى لا تهتم إذا كانت مصر والسودان بلدا واحدا أو لا . والواقع أنه ولا يمكن لأحد أن يفصل السودان عن مصر لأنه لا يمكن لبلدين يعيشان على نهر واحد أن ينفصلا إلا إذا أتى المصريون أنفسهم بعمل يثير عداء السودانيين .

أما فيما يتعلق بمسألة مدى أهلية السودانيين لحكم أنفسهم فهو رأى شخصى . إننا لا نرى أن السودانيين قد نضجوا نضوجا كافيا لذلك ، على حين أن الليبيين أصبحوا أهلا لذلك . ولا يستطيع أحد أن يتهم بريطانيا بأنها تحكم السودان بالقوة فقد تعلمنا فى الهند سنة ١٨٥٧ أنك لا تستطيع أن تحكم الشعب بالقوة وأن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا برضاء الشعب . وإنى لا أرى أن فترة انتقال مدتها سنتان كافية . وعليكم أن تقبلوا الحقيقة الواقعة من أن السودانيين يريدون أن يحكموا أنفسهم وأن الشىء الذى ينبغى لمصر وبريطانيا أن تفعلاه هو أن تجدا وسيلة تهيئان بها السودانيين لحكم أنفسهم . والسودانيون أنفسهم لا يعرفون ماذا يريدون فيما يتعلق بعلاقاتهم مع مصر . ومن العسير جدا أن نعرف ذلك .

وزير الخارجية : أوافقكم تمام الموافقة على ما ذكرتموه بشأن الواقع الجغرافى الذى يجعل من مصر والسودان وحدة لا تتجزأ لأنهما يعتمدان كلاهما على نهر واحد هو نهر النيل . وأرحب بما قلتموه من أنكم لا ترمون إلى إخضاع السودان بالقوة . وأرجو أن نرى نتيجة ذلك قريبا على نحو ما فعلتم فى الهند . وإذا كان السودان كما ذكرتم لا يفيدكم شيئا فإنى فى الواقع لا أرى أن هناك مشكلة بيننا وبينكم . إذ ما عليكم إلا أن تتركوه لمصر التى تعتبره جزءا لا يتجزأ منها حيويا لحياتها ولحياة السودان نفسه بل ألزم لها من الإسكندرية كما قال زغلول باشا فى مفاوضاته مع مستر مكدونالد فى سنة ١٩٢٤ . وإنى فضلا عن ذلك كله لعلى يقين من أن هذه ليست رغبة المصريين وحدهم بل هى أيضا رغبة الأغلبية الساحقة من مواطنيهم السودانيين ، ولا تنقصنا الشواهد على ذلك فمنها نتائج الانتخابات البلدية ونتائج الانتخابات لمؤتمر الخريجين الذين هم صفوة المثقفين من أهل السودان وعواطف الطوائف

الدينية . وأود فى هذا الصدد أن أسألكم هل توافقون على استفتاء يجرى الآن فى السودان وتتوفر له الشروط والضمانات اللازمة لاستفتاء حر يجرى تحت إشراف محايد وفى طليعة هذه الشروط بالطبع جلاء القوات البريطانية والإدارة البريطانية عن السودان . أما المقارنة بين السودان وليبيا واختلافكم معى فيها فإنها مسألة رأى . ولكنى أذكر لكم مقياسا واحدا يؤيد رأيى بكل جلاء وهو نسبة المتعلمين والقادرين على تولى الإدارة الحكومية فى البلدين . فهذه النسبة أعلى بكثير فى السودان منها فى ليبيا . وبناء على ذلك تكون فترة السنتين كافية لانتقال السودان من حالته الحاضرة إلى الحالة التى وصفتها . وعلى كل حال فيهمنى هنا أن أعرف بدورى رأيكم بالنسبة لهذه المدة وكم ترون أن تكون ؟

السفير البريطانى — يجب على أن أقول لكم بصراحة إنى لم أرد إثارة هذه المسألة . والسبب هو أننا أيضا لنا ناحية عاطفية تجاه هذه المسألة . وهى صفة خاصة من صفات الخلق البريطانى . إن ماذكرتموه من أنه ليس لبريطانيا مصالح اقتصادية أو استراتيجية فى السودان صحيح تماما . كما أنه صحيح أن ليس لبريطانيا مصلحة فيما إذا أصبحت مصر والسودان بلدا واحدا .

لقد تكلمتم عن ثقتكم بأن السودان فى جانبكم . وإنى متأكد أن التقارير التى تصلكم تختلف عن التقارير التى ترفع إلينا .

أما فيما يتعلق بالاستفتاء فلست أهمل هذا الاقتراح بتاتا . وسأطلب من حكومة جلالة الملك رأيها فيه

وإنى أفترض أن القوات المصرية ستنسحب بالطبع مع القوات البريطانية . ولكنى لاأرى كيف يمكن سحب الإدارة لأنه إجراء غير عملى . فهناك ١٢٠ موظفا سياسيا فقط فى إدارة السودان وهؤلاء لايمكنهم أن يخضعوا الشعب أو يؤثروا فيه بالاتجاه إلى ناحية من الناحيتين . أما فيما يتعلق بمستوى التعليم فإنى لا أعرف ما بلغه المستوى فى ليبيا ولكنى أعرف أن ٣٪ من السودانيين فقط يعرفون الكتابة والقراءة .

أما فيما يتعلق بفترة الانتقال فإن تقديرى لها هو عشر سنوات على الأقل . وهذا تقدير منخفض أكثر منه تقدير عال .

هل من رأى الحكومة المصرية أن تكون هناك فترة انتقال مدتها سنتان يليها انسحاب الجنود البريطانيين والإدارة البريطانية . وثانيا عمل استفتاء بعد انسحابهم وانسحاب الجنود المصريين مباشرة وهل يشمل الانسحاب أيضا انسحاب الموظفين المصريين ؟

وزير الخارجية — قبل أن أجيب على أسئلتكم أو أن أشير إلى نقطة واحدة فى بيانكم الأخير وهى الخاصة بالناحية العاطفية التى تجعلكم تقفون موقفكم من السودان ، وأظنكم توافقوننى على أن هناك من الناحية العاطفية بين مصر والسودان وبين المصريين والسودانيين ما لا يمكن أن يقاس به هذا الاعتبار العاطفى البريطانى الذى أشرتم إليه . فوحدة مصر والسودان تستند إلى التاريخ والجغرافيا والطبيعة والدين واللغة والأصل العربى وتماثل العادات والأخلاق فضلا عما سبق أن أشرنا من أنهما يكملان بعضهما ويعتمد كلاهما فى حياته على نهر واحد هو نهر النيل . وقد شبه مستر تشرشل نفسه مصر والسودان بنخلة ساقها عند منابع النيل وفروعها فى الدلتا . والآن أجيب على أسئلتكم فأقول : إن الحل الذى اقترحته يقتصر فى الواقع على أن تكون هناك فترة انتقال مدتها عامان تجلو فى خلالها القوات البريطانية وينتهى الحكم الثنائى ويصبح بعدها للسودانيين حكومتهم الخاصة بهم تحت تاج مصر ومع وحدة السياسة الخارجية والجيش والنقد وما قد يتفق عليه المصريون والسودانيون من المسائل الأخرى . ويجب أن يكون مفهوما أننى أقصد أن يكون هذا الحل نهائيا لا حاجة معه إلى استفتاء أو نحوه . أما الاستفتاء فقد أردت بإشارتى إليه أن أبرهن لكم على مبلغ يقيننا من عواطف مواطنينا السودانيين ومطالبهم الحقيقية وأن أعرف من ناحية أخرى مبلغ استعدادكم لأن ترجعوا الأمر حقا إلى مشيئة السودانيين وهل تذهبون فى ذلك إلى حد الموافقة على جلاء القوات والإدارة البريطانية فى السودان .

ولا أزال أعلق أهمية كبيرة على إجابتكم على هذا السؤال . وفى حالة ما إذا كان ردكم بالإيجاب فمن اليسير الاتفاق على الشروط التى تضمن جدية الاستفتاء التام من جهتكم ومن جهتنا وندبر فى نفس الوقت وسيلة حكم السودان فى فترة الاستفتاء .

---

(٢) من محضر جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠

... ...

... ...

صلاح الدين بك — بقى ما ذكرتموه عن السودان واكتفى الآن بأن أعلق عليه بأن الحكومة المصرية لن تقبل من جهتها أى حل لا يتضمن الاعتراف بوحدة مصر والسودان قولا وعملا . وأنها تستغرب موقف الحكومة البريطانية التى لخصتموه فى الجلسة الماضية بعد أن كانت اعترفت اعترافا صريحا فى مشروع صدقى — بيفن بهذه الوحدة تحت تاج مصر، ووافقت على أن توضع فى نطاقها تفصيلات حكم السودان، أى أنكم هنا أيضا ترجعون عما سبق لكم الموافقة عليه ولا شك أن الرجوع فى مسألتى الجلاء والوحدة ليس من شأنه تيسير الاتفاق أو كسب ثقة الحكومة المصرية والشعب المصرى .

مستر بيفن : ... ...
... ...

أما عن السودان فإنى كنت اتفقت مع صدقى باشا على أن يكون للسودانيين تقرير مصيرهم كما اتفقنا على أن السودنة الكاملة تستلزم نحو العشرين عاما ، ودعيت الحكومة المصرية مرتين للاشتراك فى تطور السودان السياسى ولكنها رفضت . وإنى مطمئن إلى أنى بنفسى قد نفذت ولا أزال أنفذ كل ما تعهدت به فى ذلك الوقت لصدقى باشا على الرغم من عدم وجود ما يلزمنى بذلك ، وفى رأيى أن من المؤسف أن وزير الخارجية المصرية رأى من الضرورى أن يقول إنى عدلت عن تعهداتى ، فالسودان فى الواقع قد أصاب فى السنين الأخيرة تقدما كبيرا من النواحى الإدارية والاقتصادية والسياسية ، ومستوى الحياة فيه يماثل مستوى الحياة فى أى بلد من بلاد هذه الناحية من العالم أو هو أعلى منه .

---

(٣) من محضر جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠
الساعة ١٢ ظهرا

الحاضرون

حضرة (صاحب المعالى) محمد صلاح الدين (بك)
حضرة (صاحب السعادة) عبد الفتاح عمرو (باشا)
حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى

مستر بيفن
سير رالف ستيفنسون
مستر بوكر
مستر ألن
مستر ستيوارت

صلاح الدين (بك) . أدلى بالبيان الآتى :

أريد الآن أن أشرح لكم وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بالسودان بنفس الإخلاص والصراحة اللذين توخيتها فى شرح وجهة النظر المصرية فى شأن الجلاء .

تتمسك مصر بأنها مع السودان بلد واحد له تاج واحد هو التاج المصرى ، وهذه الوحدة طبيعية يؤيدها التاريخ منذ القدم فقد كان السودان يكوّن دائما وحدة مع مصر وتؤيده الجغرافيا ، إذ يجمع بينهما النيل ولا يفصلهما أى حدود طبيعية فضلا عما يربط بين أهل مصر ومواطنيهم أهل السودان من روابط الأصل واللغة والدين والتقاليد والعادات الخ .

ولم يكن لبريطانيا أى شأن فى السودان قبل احتلالها لمصر . ولكنها انتهزت فرصة هذا الاحتلال فأكرهت الحكومة المصرية على إخلاء السودان ثم أكرهتها على إعادة فتحه بالاشتراك مع بريطانيا ثم أكرهتها على توقيع اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ التى نصت على إدارة السودان إدارة مشتركة ، ولولا الاحتلال البريطانى لمصر لما تم شىء من ذلك ، ولما كان لبريطانيا اليوم أى وجود فى السودان ، وبالتالى لما أمكنها أن تدعى ما أصبحت أخيرا تدعيه من مسئوليات قبل السودانيين . أقول أخيرا لأن بريطانيا بعد توقيع اتفاقية سنة ١٨٩٩ لم تكن تدعى أنها تعمل فى السودان لحسابها أو لحساب السودانيين ، بل كانت تعترف بكل جلاء بأنها تعمل باسم مصر ولحساب مصر وتفسر اشتراكها فى إدارة السودان بشىء واحد هو رغبتها فى أن تبعد عنه الامتيازات الأجنبية التى كانت مصر وقتئذ تشكو منها . وتقارير اللورد كرومر وحادث فاشودة خير شاهد على ما أقول . أى أن مصر لا تستند فيما تنادى به من وحدة مصر والسودان على الحق الطبيعى وحده ، ولكن تستند أيضا على المركز القانونى ، بينما لا تجد بريطانيا سندا واحدا تعتمد عليه فى موقفها الذى تزعم فيه لنفسها مسئوليات قبل السودانيين . وليس الأمر قاصرا على انتفاء كل حق لبريطانيا فى السودان بل يتعدى ذلك إلى انتفاء كل مصلحة أيضا . فقد سألت سعادة السفير البريطانى هل تريدون استعمار السودان وهل تريدون استغلاله اقتصاديا فأجاب بالنفى . كما أن العامل الاستراتيجى الذى تستندون اليه فى مسألة الجلاء لا وجود له بالنسبة للسودان . وهذا كله يخولنا أن نطلب منكم بحق أن ترفعوا أيديكم عن السودان وتتركوه لشعب مصر والسودان ، وهو شعب واحد فى وطن واحد كما سبق البيان . ومادمتم تسلمون بانتهاء احتلالكم لمصر فعليكم أيضا أن تسلموا بانتهاء كل علاقة لكم بالسودان ، فقد كانت هذه العلاقة كما بينا نتيجة لهذا الاحتلال ، ويجب أن يزول المسبب بزوال السبب . ثم إننا لا نعتمد فى موقفنا من مسألة السودان على الحق الطبيعى والشرعى فحسب بل نعتمد كذلك على إرادة مواطنينا السودانيين لأن أغلبيتهم الساحقة تتمسك بما تتمسك به مصر من وحدة مصر والسودان وإليكم بعض الأدلة على صحة ما أقول :

(١) نتائج الانتخابات التى تجرى كل عام لمؤتمر الخريجين الذى يضم جميع مثقفى السودان على وجه التقريب فهذه النتائج تأتى كلها لصالح القائلين بوحدة مصر والسودان .

(٢) نتائج الانتخابات البلدية فهى أيضا تعطى أغلبية ساحقة تقرب من الإجماع للقائلين بوحدة مصر والسودان . ولا حاجة بنا إلى القول بأن هذه الانتخابات البلدية تجرى بإشراف حكومة السودان ولا يمكن أن تتهم هذه الحكومة بأنها تتدخل فى الانتخابات لصالح أنصار مصر .

(٣) مقاطعة انتخابات الجمعية التشريعية إذ لا تتجاوز نسبة المشتركين فى انتخابات هذه الجمعية ٢ ٪ من مجموع الشعب السودانى و ٢٠ ٪ من عدد الناخبين وذلك بالرغم من محاولات الإدارة فى سبيل اشتراك أكبر عدد من الناخبين .

(٤) ماهو معروف من تمسك أكثر الطوائف الدينية عددا بالوحدة مع مصر . وهذه الطوائف تكون فى الواقع سواد الشعب السودانى .

لاحق لكم إذن فى الاحتجاج برغبات السودانيين وادّعاء الحرص على مصالحهم . وهذه الأقلية الضئيلة التى تطالب بالانفصال من مصر لاتسعفكم فى هذا الشأن . فليس بمستغرب أن توجد مثل هذه الأقلية فى السودان مع قيام إدارة ثنائية اسما ، انجليزية فعلا ، وجهت دائما وبخاصة فى السنوات الأخيرة كل همتها إلى تنفير السودانيين من مواطنيهم المصريين .

وأود أن أضيف بكل صراحة وإخلاص أن هذه المهارة السياسية التى وجهتكم فى السودان إلى الظهور بمظهر المدافع عن حقوق السودانيين بإزاء مواطنيهم المصريين لاتنفعكم شيئا . فأنتم تردون القول بإعطاء السودانيين الحكم الذاتى وحق تقرير المصير ، ولكننا حين نسألكم هل أنتم على استعداد للموافقة على أن تقوم فى الحال حكومة سودانية ديمقراطية تستند حقيقة إلى مجلس تمثيلى منتخب وتسلم إليها الإدارة الحالية مقاليد الحكم ، تعللتم كما أجابنى سعادة السفير البريطانى بأن السودانيين لم يبلغوا بعد هـذه الدرجة من استحقاق الحكم الذاتى . فإذا سألناكم متى يبلغون فى تقديركم هذه الدرجة قدّرتم مدة تتراوح بين عشرسنين وخمس عشرة ، ومنكم من يرفع هذه المدة إلى عشرين عاما . فإذا رددنا عليكم بالمقارنة بين السودان وليبيا التى وجدتها هيئة الأمم المتحدة جديرة بالاستقلال والحكم الذاتى فى فترة عامين ينتهيان فى شهر ينايرسنة ١٩٥٢ ، أجبتم بأن السودانيين لم يبلغوا بعد مبلغ الليبيين مع مافى هذه الإجابة من حكم قاس على إدارتكم للسودان أكثر من خمسين عاما . والواقع أن هذا كله لايدل على عناية حقيقية برفاهية السودانيين أو احترام إرادتهم ولكن يدل على شىء واحد هو أن الحكومة البريطانية التى كانت فى البداية تقرر أنها تعمل فى السودان باسم مصر ولحسابها قد أصبحت اليوم تعمل من كل سبيل على فصل السودان عن مصر بحجة إعداد السودانيين للحكم الذاتى واعطائهم حق تقرير مصيرهم . ولاتنقصنا الشواهد على إمعان حكومة السودان فى هذه السياسة الضارة حتى لقد بلغ الأمر بوزارة المعارف السودانية حد تهديد مصر بالحرب فى تصريح علنى

والآن نسأل بصراحة لماذا تعمل الحكومة البريطانية على فصل السودان عن مصر، وتعمل فى الوقت نفسه على تأجيل تمتع السودان بالحكم الذاتى قدر الإمكان فلا نجد غير جواب واحد هو أن بريطانيا تعمل فى السودان لحساب نفسها لا لحساب مصر أو لحساب السودان. وهناك شاهد كبير الدلالة يؤيد هذا الاستنتاج المنطقى بكل وضوح وهو السياسة التى تتبعها حكومة السودان فى جنوب السودان، سياسة ابقائه على الفطرة والفصل الكامل بينه وبين شمال السودان وتحريم دخوله على أهل الشمال. ولا أظن أحدا يستطيع أن يزعم أن هذه السياسة التى يمكن وصفها بإسدال ستار حديدى على جنوب السودان هى فى مصلحة السودانيين أو فى مصلحة أهل جنوب السودان أنفسهم. ولكننا نستطيع أن نستنتج منها فى يسر أن بريطانيا إنما تعمل فى السودان لمصلحة نفسها. أما مصر فقد سبق أن أوضحت أن سياستها ترمى إلى أن يتمتع السودانيون بالحكم الذاتى فى أقرب وقت، وقد اتفقت كلمتها مع كلمة الأغلبية الساحقة من السودانيين على أن يكون للسودان حكومته الخاصة به وبرلمانه الخاص مع وحدة تتمثل فى تاج مصر والسياسة الخارجية والجيش والنقد وما قد يتفق عليه بين المصريين ومواطنيهم السودانيين من أمور أخرى. ومن السهل تحقيق هذا كله فى بحر عامين وهى المدة التى اعتبرت كافية لاستقلال ليبيا وتمتعها بالحكم الدستورى. وإنى بعد هذا العرض الشامل لأرجو خلصا أن تعدل الحكومة البريطانية عن سياستها فى السودان وأن تقبل هذا الحل الذى يتفق مع رغبات شعب مصر والسودان ويحقق رفاهية السودانيين ويكفل مصالحهم على خير وجه.

إننا نرى أن الأمم تميل اليوم إلى التكتل فيما بينها كما يحدث فى أوربا نفسها فلماذا تعمل الحكومة البريطانية على شطر الوطن المصرى السودانى الذى ظل موحدا منذ أقدم عصور التاريخ. ولقد شاهدت بنفسى قبل حضورى إلى هنا كيف كان الوفد البريطانى فى هيئة الأمم المتحدة يبذل كل جهده لتحقيق وحدة أريتريا مع أثيوبيا تحت التاج الأثيوبى حتى تم ذلك أخيرا. فهل يمكن لأى منصف أن يقول بأن العلاقات التى تربط بين هذين البلدين تعادل العلاقات التى تربط مصر والسودان، ولماذا تفرق الحكومة البريطانية هذا التفريق الفاضح فى المعاملة فتعمل على توحيد أثيوبيا وأريتريا من جهة بينما تعمل من جهة أخرى على فصل مصر والسودان. إننى أقرر بصراحة أن مثل هذه السياسة لا يمكن أن تتفق مع ما ننشده من توطيد روابط الصداقة بين مصر وبريطانيا. وأملى أن يبادر مستر بيفن إلى مراجعة حكومته لتبادر فى العدول عنها. ولا سيما وقد سبق للحكومة البريطانية أن وافقت على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى فى مشروع صدقى — بيفن. وإذا كان مستر بيفن قد قال فى الجلسة الماضية إن هذه الموافقة لم يكن مقصودا منها أن تستبعد حق السودانيين فى تقرير مصيرهم ولو اختاروا الانفصال عن مصر، فإنى أرد على القول بأمرين:

(١٧)

أولا — إن صدقى باشا نفسه وهو أحد الطرفين المتفاوضين أعطانا غير هذا التفسير .

ثانيا — إننا بإزاء هذا الخلاف لانملك غير الرجوع إلى بروتوكول السودان فى مشروع صدقى — بيفن فنجده يبتدىء بتقرير قاعدة عامة أساسية وهى أن تجرى السياسة التى يتبعها الطرفان فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . ثم ينتقل البروتوكول إلى تحديد الأغراض الأساسية لهذه السياسة هى ضمان رفاهية السودانيين ومصالحهم وإعدادهم لحكم الذاتى وبالتالى لمباشرة حقهم فى اختيار الوضع المقبل للسودان . ولا شك أن هذا كله يجب أن يتم فى نطاق وحدة مصر والسودان ، وهو المبدأ الأساسى الذى ابتدأ البروتوكول بتقريره وقيد به قبل كل شىء سياسة الطرفين المتعاقدين ، أى أن اختيار السودانيين لوضعهم المقبل يجب أن يتم فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، فلهم فى هذا النطاق أن يقرروا تفصيلات الوحدة كيف تكون وعلام تشتمل من أوجه العمل الحكومى وما إلى ذلك . وهذا وحده هو ما قصده البروتوكول بعبارة النظام المقبل للسودان .

والآن أعتذر إليكم عن هذه الإطالة ، ولكن الأمر جد خطير . وقد نوه مستر بيفن بصعوبته ، فكان علىّ أن أبذل من جهتى كل ما أستطيع من جهد لتذليل هذه الصعوبة بإيضاح وجهة النظر المصرية وبيان الأسانيد القوية التى تستند إليها .

مستر بيفن — شكر وزير الخارجية المصرية على بيانه وقال إن حكومة جلالة الملك ترغب بالطبع فى دراسته ، ولكن من واجبه أن يشير إلى أن أى موقف سياسى يتضمن الحقائق كما يتضمن النظريات . وقد أحدثت الإشارة إلى التاج المصرى فى بروتوكول صدقى باشا رد فعل خطير فى السودان . وهو قد حاول جهده تسوية مسألة السودان فى سنة ١٩٤٦ ، ولكن تفسير صدقى باشا لعبارات الاتفاق جاوز حدود ماتم التفاهم عليه فى لندن . كذلك يرى من واجبه أن يشير إلى أن بيان وزير الخارجية المصرية تجاهل المحاولات التى بذلتها حكومة جلالة الملك منذ سنة ١٩٤٨ لاشراك مصر فى التطورات السياسية فى السودان ، ولم تكن حكومة جلالة الملك باعتبارها إحدى الدولتين المسئولتين عن السودان تستطيع أن تنهض بمسؤولياتها دون اتخاذ الخطوات اللازمة لمساعدة السودانيين على التطور السياسى ، وهو يأسف على أن وزير الخارجية المصرية قد وجد من الضرورى أن يربط بين مسألة

السودان ومسألة الدفاع، فهما مسألتان مختلفتان فى الجوهر، ومن رأيه أنهما إذا عولجا متفرقتين أمكن التقدم نحو الاتفاق. ولقد سبق أن قال إن حكومة جلالة الملك لا يسعها إلا أن تتشدد فى مسألة السودان ولكنه هو شخصيا يود أن يرى ما إذا كان من المستطاع تسوية مسألة الدفاع .

صلاح الدين (بك) — أود أولا أن أقدم لكم شكرى على صبركم وحسن إصغائكم لبيانى المطول عن السودان، وما وعدتم به من إحالته إلى الحكومة البريطانية لدرسه، ولكنى أطمع فى أكثر من ذلك وهو أن تدرسوه بروح العمل على كسب الصداقة المصرية ومراعاة مصلحة السودانيين الحقيقية التى نعتقد بكل إخلاص أنها تتلخص فى وحدتهم مع مصر كما أوضحت فى بيانى . وإنى لعلى يقين من أنكم إذا تدبرتم الأمر بهذه الروح أمكن أن تتقارب وجهات النظر وأن يسهل حل مسألة السودان فى نفس الوقت الذى تحل فيه مسألة الجلاء. ولقد أخذت علما بما ذكرتموه من أن تعليماتكم تقضى بالتشدد فى مسألة السودان. وأنا آسف لذلك أشد الأسف فليس الأمر أمر تشدد وتساهل ولكنه أمر تفاهم واتفاق على ما يقضى به الحق والعدل والمصالح الحقيقية لجميع الأطراف. وإذا كنتم تكرهون أن تربط مصر بين مسألة الجلاء والسودان فإن مصر من جهتها لا تستطيع أن تتحول عن ربط المسألتين، وقد ربطت دائما بينهما وتناولتهما فى جميع المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا، وقد فشلت بعض المفاوضات الأولى مرتطمة على صخرة السودان كمفاوضات سعد — ماكدونالد ومفاوضات النحاس — هندرسون، وفى المفاوضات التى مهدت لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ تناول البحث المسألتين معا كما تناولهما الحل الذى وصل الطرفان إليه وتضمنته أحكام هذه المعاهدة، فليس بدعا ما نتمسك به الآن من ربط المسألتين. وأرجو أن تلاحظوا أن سياستكم الخارجية واسعة المدى تكاد تشمل جميع المسائل العالمية، أما سياستنا الخارجية فمحدودة محصورة تكاد تتلخص فى هاتين المسألتين اللتين نتباحث فيهما الآن. مسألة الجلاء ومسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . وأقرر بكل صراحة أن المسألة الثانية ليست أقل خطورة وأهمية عند مصر من المسألة الأولى بل هى فى الواقع مسألة حياة أو موت بالنسبة لها . لقد شبه مستر تشرشل نفسه مصر والسودان بنخلة ساقها فى السودان وفروعها فى الدلتا، فهل تتصورون أن تحيا الفروع إذا فصل عنها الساق؟ إن هذا التشبيه وحده كاف

لأن يبرر لكم موقفنا فى هذه المسألة وما تتمسك به من الروابط بينها و بين مسألة الجلاء . ومهمتى وقد قررتم بصراحة أن تعليماتكم تتضمن التشدد فى مسألة السودان أن أقرر لكم من جهتى أن تعليماتى تتضمن أيضا أن أتشدد فيها وفى الربط بينها و بين الجلاء . والذى أرجوه أن نجد المسألتين تسهلان بين أيدينا بفضل النية الصادقة والرغبة المخلصة فى الوصول إلى اتفاق .

بل أنا أعتقد مخلصا أن مسألة السودان أسهل من مسألة الجلاء إذ هى لا تتصل بالمسائل الاستراتيجية و بالحالة الدولية التى تستندون إليها فى تبرير موقفكم من مسألة الجلاء . فلم يبق إلا أن تراجعوا ببعض بيانى عن مسألة السودان وما يتضمنه من حجج تاريخية وشرعية ومن توخى مصلحة السودانيين فيسهل عليكم قبول وجهة النظر المصرية . ومن الخير هنا أن أكرر مقارنتى بين موقفكم من وحدة أريتريا وأثيوبيا وموقفكم من وحدة مصر والسودان ، ومقارنتى بين السودان وليبيا التى أعتقد بحق أنها أقل تقدما من السودان ، وأن أرجو منكم تدبر المسألة فى ضوء هاتين المقارنتين فتجدوها سهلة ميسرة . وعلى كل حال فإنى أعتقد أننا نتفق بالفعل على مسائل كثيرة أهمها اتفاقنا على إعداد السودانيين للحكم الذاتى . وهذا ما يجب أن نمضى فيه بكل همة وسرعة وإذا كانت فترة السنتين غير كافية لهذا الإعداد بالرغم من المقارنة المنطقية التى أجريتها مع حالة ليبيا فإنى أسألكم مرة أخرى كم تقدرون من الوقت للوصول إلى هذه الغاية ؟ ثم إنه من الممكن أيضا أن نتفق على المسألة الأساسية التى تهتم مصر بها وهى وحدة مصر والسودان فى ضوء ما اتفقتم عليه مع صدقى باشا ، والتفسير المنطقى الذى أوضحته فى بيانى وهو تفسير بسيط وواضح إذ أننا حين نقول إن السياسة التى يتعهد الطرفان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تهدف إلى كيت وكيت فمن الواضح جدا ألا تتنافى هذه الأهداف مع الوحدة . والقول بغير ذلك لا معنى له إلا أن الطرفين تعمدا أن تجىء عبارتهما متناقضة وأن أحدهما وهو مصر تعهد بشأن يعمل ضد مبدأ الوحدة الذى يتمسك به وهذا بالطبع فرض لا يمكن للعقل أن يقبله . وأرجو أن يوضع كل ذلك تحت نظر الحكومة البريطانية لتتدبره .

مستر بيفن — قرر أنه سيدرس بيان وزير الخارجية المصرية بعناية كبيرة ، ولكن يجب عليه أن يقول إنه لا يستطيع أن يقبل ما لاحظه الوزير من أن حكومة جلالة الملك تتبع فى السودان سياسة الأنانية ، وهو نفسه قد اهتم اهتماما شخصيا بتطور السودان ودعا الحكومة المصرية مرارا للتعاون فى ذلك كما يشهد بذلك سفير مصر فى لندن وهو يعتبر — دون أن يقصد عقد مقارنات جائرة — أن مستوى الإدارة والتطور العام فى السودان يقارن بمثله فى مصر ، وهو لا يطلب من الحكومة المصرية أن تتنازل عن مطالبها فى السودان ولكنه يرى أن مسألة السودان أقل استعجالا من مسألة الدفاع حتى من وجهة نظر الحكومة المصرية .

---

(٤) من محضر جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠

الساعة ٤ مساء

الحاضرون

حضرة (صاحب المعالى) محمد صلاح الدين (بك) . مستر بيفن .

« (صاحب السعادة) عبد الفتاح عمرو (باشا). سير رالف ستيفنسون .

« الأستاذ على زين العابدين حسنى . مستر بوكر .

« ألن .

« ادموندز .

مستر بيفن : افتتح الاجتماع بتلاوة البيان الآتى :

فى اجتماعنا بتاريخ ٩ ديسمبر تعهدت كما تذكرون سعادتكم بأن أدرس بيانكم عن السياسة المصرية بشأن السودان و بأن أعرضه على زملائى الوزراء غير أنى لم أستطع بعد عرضه على مجلس الوزراء الذى كان جد مشغول بمسائل أخرى على أنكم قد ترغبون فى أن تقفوا الآن على الأثر الذى تركه بيانكم فى نفسى .

لقد أدهشتنى فى المحل الأول مسافة الخلف التى تفصل بيننا لا فيما يتعلق بالسياسة ولكن فيما يتعلق بتفسير الحقائق الخاصة بالسودان و إنى دون أن أرجع إلى الماضى البعيد أود أن أذكر أمثلة ثلاثة أشرتم إليها من تاريخ السودان القريب .

أولا — لا أستطيع أن أقبل الزعم بأننا انتهزنا فرصة وجود جنودنا فى مصر لإرغام الحكومة المصرية على الانسحاب من السودان فى سنة ١٨٨٥ .

ثانيا — لا يوجد دليل أعرفه على أن سماح الخديوى للقوات البريطانية بالمساعدة فى إعادة فتح السودان وقع تحت الضغط .

وأخيرا فإننا إذا سلمنا أن وفاق سنة ١٨٩٩ عقد تحت الضغط فإن من المستغرب أن يوقع رئيس وزرائكم الحالى فى سنة ١٩٣٦ معاهدة أخرى تتضمن مادة تنص صراحة على أن إدارة السودان تظل مستمدة من وفاق سنة ١٨٩٩

ثم هناك المسألة التى ناقشناها فى اجتماعنا الماضى وهى تفسير البروتوكول الذى وقعته ووقع المغفور له صدقى باشا عليه فى لندن بالحروف الأولى من أسمائنا منذ أربع سنوات. وليس لدى ما أضيفه فى هذا الشأن إلا أنى لم أوافق ولا أوافق الآن على التفسير الذى أضفاه صدقى باشا على هذا البروتوكول. وزيادة على ذلك فمن المهم أن نذكر أننا قمنا فى السودان ببعض الأعمال التى جاءت فيما اعتقد متفقة فى روحها مع اتفاق مع صدقى باشا، وكنتيجة لهذه الأعمال كان تطور السودان السياسى فى السنوات التالية سريعا إلى حد أنه جاوز ما نص عليه البروتوكول ولقد ذكرتم سعادتكم فى بعض أجزاء بيانكم أن حكومتى فى سبيل منفعتها الخاصة تشجع عامدة سياسة فصل السودان عن مصر، وإنى أؤكد لكم قطعا أن اهتمام حكومتى الأول فى السودان هو مجرد رفاهية الشعب السودانى وتقدمه نحو الحكم الذاتى وتقرير المصير، على أنى مع ذلك قد أبرزت دائما الحقائق الاقتصادية الخاصة بالنيل وأن من الواجب أن لا يتخذ أى إجراء يهدد سلامة وارد مصر المائية والتوسع فيها إلى اقصى حد ممكن، وأن حكومتى لراغبة فى أن تساهم فى أية سياسة رشيدة ترسم للوصول إلى تلك الغاية. كما أننا ننتظر من مصر ألا تعمل من جهتها شيئا يضر مصالح السودان المائية.

ثم إنه يظهر بجلاء من النقط الأربع التى عددتموها فى بيانكم أن لحكومتينا آراء مختلفة بشأن حقائق الموقف السياسى فى السودان سواء عن الماضى أو الحاضر. وسأتناول هذه النقط الأربع واحدة بعد الأخرى، فالأولى تتعلق بمؤتمر الخريجيين الذى فهمت أنه أعلن تأييده لوحدة مصر والسودان. ولكن هذا المؤتمر لا يمثل حتى أغلبية الطبقة المثقفة فى السودان. وقد وقع فى السنوات الأخيرة تحت سلطان عصبة من المتطرفين لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من الشعب السودانى.

أما فيما يتعلق بالانتخابات البلدية فإنى فى الواقع لا أعتقد أن الحقائق تؤيد ما تذهبون سعادتكم إليه من أن هناك ما يقرب من الإجماع فى جانب الوحدة فالواقع أن أنصار الوحدة أقلية فى الخرطوم وليس لهم فى أم درمان إلا أغلبية صوت واحد.

أما فيما يتعلق بنسبة الناخبين الذين اشتركوا فى انتخابات الجمعية التشريعية فالحقيقة أن هذه الانتخابات أجرى بعضها بطريقة مباشرة والبعض الآخر بطريقة غير مباشرة.

فشغلت عشرة مقاعد بالطريقة الأولى وخمسة وخمسون بالثانية، وقدر الذين أعطوا أصواتهم في الانتخابات المباشرة بثمانية عشرة في المائة من الناخبين . وإني في هذه المناسبة أعتقد أن خمسة عشر في المائة فقط من ناخبي دوائر القاهرة أعطوا أصواتهم في الانتخابات المصرية العامة التي أجريت أخيرا وأسفرت عن الحكومة التي أنتم من أعضائها . أما الانتخابات غير المباشرة التي أجريت في السودان فلا يمكن تقدير أية نسبة لها لأن انتخابات الدرجة الأولى التي بنيت عليها مرت دون تصويت .

وفيما يتعلق بالنقطة الرابعة الخاصة بآراء الطوائف الدينية في السودان فإني أرى لزاما علي أن أقول إن معلوماتي تدل على أن السودانيين الذين يؤيدون الوحدة مع مصر لا يتجاوزون خمس سكان البلاد .

والآن أنتقل إلى مسألة أخرى أثرتموها وهي إن بدت لأول وهلة ذات صلة بمستقبل السودان فإنها فيما أعتقد لا علاقة لها بالموضوع وأعني القرارات التي اتخذتها هيئة الأمم أخيرا فيما يتعلق بمستقبل ليبيا وأريتريا، وينبغي في المحل الأول أن أوضح أن هذه القرارات اتخذتها هيئة الأمم وأن حكومتي باعتبارها عضوا مخلصا من أعضاء هذه الهيئة ملزمة بالنزول على حكمها .

ونحن نعتقد أن كلا القرارين لا يمثل الحل الأمثل ، وأن من الواجب بذل عناية كبيرة في تنفيذهما ، لقد وافقنا على استقلال ليبيا في مدى سنتين لأن هيئة الأمم المتحدة أيدت ذلك ، وما دام الأمر كذلك فإن همنا الأول منصرف كما هو الحال في السودان إلى أن يكون للشعب الليبي تقرير مصيره بنفسه .

وفيما يتعلق بأريتريا كانت وجهة نظرنا أن ذلك الجزء من البلاد التي ترغب الأغلبية الساحقة من سكانه في الاتحاد مع أثيوبيا يجب أن يضم إليها، ولكن حلا آخر قد تقرر وهو النظام الاتحادي، وهنا أيضا نزلنا على حكم القرار إذ لم يكن مناص من ذلك في الظروف المذكورة.

ولكن الظروف في السودان تختلف عن ذلك اختلافا جوهريا، وكما صرحت في مجلس العموم يكون من المحزن أن يعكر شيء صفو التقدم الذي حدث في الميدانين السياسي والمادي .

وأرد الآن أن أقول كلمات قليلة عما تعتزم حكومتي لب المسألة السودانية وأعني مبلغ السرعة التي تصل بها البلاد إلى الحكم الذاتي وتقرير المصير ، وإني أهدف إلى إقناع حكومتكم بالمساهمة مع حكومتي في سبيل هذه الغاية ، إن السياسة التي أعلنتها كل من حكومتينا بشأن السودان واحدة وما يجب حله إذن هي المسألة العملية وأعني كيف تتوفر العناصر اللازمة

لحكومة مستقرة فى السودان وكيف يوجه الشعب السودانى نحو الحكم الذاتى ، وقبل أن أناقش هذه المسألة ، أود أن أنقض زعما وردفى بيان سعادتكم وهو الزعم بأن حكومة السودان قد تعمدت بموافقة حكومتى إبقاء جنوب السودان فى حالة بدائية ، وفصلت بينه وبين شمال السودان فصلا تاما ولم تسمح لسكان شمال السودان بالدخول فى الجنوب .

إنى أصارحكم بأنكم إذا درستم جنوب السودان لوجدتم هذا الزعم غير صحيح ، فقد دل التاريخ المرة بعد الأخرى على أننا إذا أردنا الاحتفاظ بالثقافات الأهلية البدائية خشية أن تنقرض عند ما تتصل بقوم أكثر تقدما فمن الواجب معالجتها بأكبر العناية ، وهـذا ما نجحت فيه حكومة السودان .

إن مدى الاختلاف بين تطور شمال السودان وتطور جنوبه مشكلة خطيرة ، على أن سكان جنوب السودان قد بلغوا فى السنوات الأخيرة مرحلة تسمح باتصال أكبر ، واليوم يجلس نوابهم فى الجمعية التشريعية السودانية حيث يتناقشون على قدم المساواة مع زملائهم من نواب الشمال ، وانى لأوصى سعادتكم بدراسة مشروع حكومة السودان للتعليم فى الجنوب الذى يتضمن أحكاما خاصا بزيادة استخدام اللغة العربية فى جميع المدارس بجنوب السودان بما فيها المدارس التى تديرها البعثات المسيحية .

الواقع أنه إذا كانت هناك ناحية من نواحى إدارة الحكومة السودانية تعلو على كل لوم فإنى لا أشك فى أن أية هيئة من المحكمين العدول غير ذوى الغرض لا بد أن توافق على أن هذه الناحية هى إدارة المديريات الجنوبية .

والآن أعود إلى ما سميته لب المسألة السودانية .

إن منح السودانيين الحكم الذاتى هو فى اعتقادى مسألة وقت ، وعلى كل من حكومتينا واجب تؤديه فى هذا الشأن ، فإذا نحينا ما بيننا من ريبة أمكن أن نعمل لحل هذه المسألة ، ونكون قد قمنا بعمل عظيم .

إن المجلس التنفيذى للحاكم العام فيه الآن أغلبية للسودانيين . وحكومة السودان ترجو كما سبق أن ذكرت أن توسع أساس اختيار الجمعية التشريعية قبل الانتخابات المقبلة . وهاتان خطوتان مهمتان فى الطريق الصحيح وخطوة أخرى هى أن يشترك أنصار الوحدة مع مصر فى الانتخابات المقبلة للجمعية التشريعية ، فإذا فعلوا فإن الشعب السودانى يكون للمرة الأولى ممثلا بهيئة ليست منتخبة انتخابا ديمقراطيا فحسب بل هى أيضا هيئة جاء أعضاؤها من جميع الطبقات والطوائف .

على أننى فى الوقت الحاضر أرى لزاما على أن أذكر لسعادتكم أن العقبة الرئيسية التى تحول دون انتخاب جمعية تشريعية تمثل السودان تمثيلا تاما هى الموقف الجامد الذى تقفه الحكومة المصرية من مستقبل السودان .

لقد يتطلب الأمر حلولا وسطى والمملكة المتحدة لها تجربة طويلة فى توجيه الشعوب الأخرى بنجاح فى آسيا وأفريقيا وغيرهما نحو الحكم الذاتى. ولكن ما دامت الحكومة المصرية ترفض تعديل إلحاحها فى وحدة مصر والسودان فإن أنصارها فى السودان يجدون بالطبع من الصعب أن يتفقوا على حل وسط مع هؤلاء السودانيين الذين يعتقدون بإخلاص أن خير مصلحة لبلادهم هى فى الاستقلال .

على أن سياسة حكومتى ستظل فى هذه الأثناء كما كانت . أن تبذل كل ما فى مقدورها لتضمن أن يكون اختيار السودانيين فى النهاية للطريقة التى تحكم بها بلادهم اختيارا حرا .

وأود فى الختام أن أقول إنى أعتقد أن حكومتينا متفقتان من حيث المبدأ على مستقبل السودان . وإنى سررت إذ رأيت سعادتكم فى آخر بيانكم عن السودان توضحون أن حكومتينا متفقتان على أن هدفهما فى السودان هو إعطاء السودان الحكم الذاتى بأسرع ما يمكن ولكن لسوء الحظ أننا لا نزال نختلف على الوسائل التى يمكن بها إدراك هذا الهدف .

فهل يمكن أن نتفق على تهيئة الظروف اللازمة لحصول السودان على الحكم الذاتى ؟ هل يمكن أن نتفق على نسيان ما بيننا من ريبة لنرعى الشعب السودانى ونبذل كل ما فى وسعنا لمساعدته فى الوصول إلى تلك الغاية . إذا أمكن ذلك فإن مشكلة السودان تكون ممكنة الحل .

صلاح الدين (بك) — أشكر سعادتكم على عنايتكم بدرس بيانى والرد عليه ولا أريد الآن أن أعقب على هذا الرد فقد يطول تعقيبى . وقد يحسن أن أؤجله إلى ما بعد دراسة ردكم على مهل . ولكن هناك مسألة لا بد لى من أن الفت النظر إليها . إننا نبذل الآن ما نستطيع من جهد لمناقشة المسائل المعلقة بين الحكومتين ، والتغلب على الصعوبات التى تحيط بها والوصول إلى حل نرضاه وترضونه وأظنكم توافقوننى على أنه من المستحسن اجتناب كل ما يعكر صفو مناقشاتنا ، أقول ذلك لأنى تلقيت من الحكومة المصرية فى مساء السبت الماضى برقية بشأن اقتراح مقدم إلى الجمعية التشريعية فى السودان عن الحكم الذاتى وقد سمح الحاكم العام بمناقشة هذا الاقتراح . وتعتقد الحكومة المصرية بحق أن هذا الأمر مما لا يملك الحاكم العام أن يتصرف فيه بدون موافقتها . وأنه لا يكفى فيه موافقة الحكومة البريطانية

على فرض أنها أستشيرت ووافقت عليه . وقد اضطر رئيس الوزارة المصرية إلى أن يبرق إلى الحاكم العام موضحا ذلك طالبا منه وقف مناقشة الاقتراح وبعث إلى رفعته بنص برقيته إلى الحاكم العام طالبا منى أن أتصل بكم لأشرح لكم هذا الموقف وأطلب منكم إصدار تعليماتكم إلى الحاكم العام بعدم المضى فى هذه الخطة التى قد تعكر الجو علينا ونحن نريد أن نتحادث فى جو صاف . غير أنى لم أشأ إزعاجكم فى يوم العطلة فتولى سعادة عمرو (باشا) الاتصال برجال وزارة الخارجية فى هذا الشأن فوعدوه بالنظر والرد . والآن أرجو أن تكون وزارة الخارجية قد اتخذت من ناحيتها إجراء يمنع المضى فى مناقشة الاقتراح المعروض على الجمعية التشريعية وينصح حكومة السودان بتجنب كل ما من شأنه إثارة الصعوبات أو إثارة الرأى العام المصرى فى هذا التطور الدقيق المهم من محادثاتنا . فإذا لم تكن وزارة الخارجية قد فعلت ذلك فرجائى المبادرة به لان سفيرنا لم يتلق رد الوزارة حتى الان .

مستر بيفن : بدأ إجابته موضحا أن الحاكم العام لم يستشر حكومة جلالة الملك مقدما فى هذا الشأن ، وأضاف أن قرار الحاكم العام بالموافقة على إجراء هذه المناقشة وهو فى رأى مستر بيفن قرار من حق الحاكم العام اتخاذه بمقتضى سلطته كحاكم عام . فلقد ووجه سير روبرت هاو بمسألة صعبة لا يستطيع تقديرها إلا الرجل الموجود هنالك .

وهنا أخبر مستر بيفن صلاح الدين (بك) بنتيجة المناقشة التى وصلت توا إلى علمه وتلا نص إجابة الحاكم العام على برقية (رفعة) النحاس (باشا) التى كان صلاح الدين (بك) قد أشار اليها . ثم قال إنه شخصيا يميل إلى الاعتقاد بأن المناقشة إذا كانت قد أجلت لأفضى ذلك إلى حدوث سوء تفاهم غير مرغوب فيه فى السودان وإلى قيام شك لا مبرر له حول المحادثات الدائرة بينه وبين صلاح الدين بك . على أنه يوافق شخصيا على أن إجراء مناقشات من هذا النوع فى المرحلة الحاضرة كان من سوء الحظ . وبناء على ذلك فقد طلب من الحاكم العام أن يعمل كل ما فى وسعه حتى لا يتخذ فى الخرطوم أى عمل يحتمل بأية حال أن يثير جدلا بين الحكومة المصرية وحكومة جلالة الملك . كما أنه هو نفسه يتعهد بان يبذل غاية جهده حتى لا يقع فى لندن من جراء هذه المناقشة أى شىء يعكر جو المحادثات الجارية . وهنا اقترح مستر بيفن أن يبعث برسالة شخصية منه تتضمن آراءه السالفة إلى رئيس وزراء مصر .

صلاح الدين (بك) : الذى يهمنى الآن وقد تمت مناقشة الاقتراح فى الجمعية التشريعية هو ألا يتكرر ما يدعو إلى عدم ارتياح الحكومة المصرية أو إثارة الرأى العام المصرى أو تعكير جو هذه المحادثات . ويسرنى أنكم توافقونى على ذلك وتعملون عليه . كما يسرنى أن أبلغ (رفعة) النحاس (باشا) أنكم كنتم متفقين معه فى عدم ملاءمة مناقشة الاقتراح فى أثناء محادثاتنا . وإنى أترك المسألة عند هذا الحد معتمدا على أن تعليماتكم لابد مثمرة . فلا يحدث بعد الآن ما يستدعى أى شكوى .

---

(٥) من محضر جلسة يوم ٨ يونيه سنة ١٩٥١
الساعة ١٢ ظهرا

الحاضرون

حضرة (صاحب المعالى) محمد صلاح الدين (باشا)	سعادة سير رالف ستيفنسون
حضرة الأستاذ على زين العابدين حسني	سعادة مستر تشابمان أندروز

السفير البريطانى — عندى ورقتان أود أن أسلمهما اليوم إليكم . الأولى عن الدفاع (وهنا تلا سعادة السفير المفكرة المرافقة رقم ١) . والثانية عن السودان (وهنا تلا سعادته المفكرة المرافقة رقم ٢) . ثم قال إن هناك بعض ملاحظات أود أن أدلى بها :

(أولا) لم يأت ذكر فى المفكرة الخاصة بالسودان لا عن السيادة المصرية ولا عن استقلال السودان أى أن المسألة لم يقض مقدما فيها على هذا الوجه أو ذاك .

(ثانيا) أن إعلان سيادة مصر أو أية سيادة أخرى على السودان لن يجد قبولا لدى أكثرية السودانيين .

(ثالثا) أن على الحكومة المصرية أن تواجه حقائق معينة :

(ا) الوعى القومى السودانى الذى ظهر فى الخمس أو الست سنوات الأخيرة .

(ب) وجوب معاملة السودانيين باعتبارهم جماعة قومية فلا يحدث تغيير فى وضعهم دون استشارتهم ويجب أن يكون لهم حق تقرير المصير .

وزير الخارجية — سأتباحث مع زملائى فيما تضمنته المفكرتان ثم أجتمع بكم ولكن لدى تعليق عاجل على ملاحظاتكم الأخيرة ، إن المسألة مسألة وحدة بين مصر والسودان وليست مسألة سيادة مصر على السودان ومتى كان الأمر أمر بلد موحد فإن مسألة تقرير المصير لا تنشأ بحال .

مفكرة (٢)

... ...

بالرغم من أنه لم يحدث تقدم ملموس نحو عقد اتفاق خاص بالدفاع فإن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة — مع احتفاظها برأيها فى أن مسألة السودان منفصلة تماما عن مسألة الدفاع — مستعدة لأن تشرع فى مباحثات عن السودان مع الحكومة المصرية .

وتأمل حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة كخطوة أولى أن تحصل على موافقة الحكومة المصرية على المبادئ المبينة فى ملحق هذه المذكرة . وهذه المبادئ تمثل محاولة جدية من جانب حكومة جلالة الملك لوضع بيان مشترك بالأهداف الخاصة بمستقبل السودان .

ويلاحظ أن هذه المبادئ تعترف باعتماد مصر والسودان كل منهما على الآخر، وتمكن الحكومة المصرية من أن تقوم بدورها الصحيح فى تطور السودان وفى الوقت نفسه تأخذ فى الاعتبار التزامات حكومة جلالة الملك نحو الشعب السودانى .

فإذا رغبت الحكومة المصرية فى أن تساهم فى هذه المبادئ فقد يمكن عندئذ أن تضع الحكومتان معا برنامجا للتطور السياسى والاقتصادى فى السودان .

وقد صيغت هذه المبادئ بأعظم العناية وبغرض اجتناب المساس بشعور كل من الشعبين المصرى والسودانى، وكذلك اجتناب أى سوء تأويل لمعناها الحقيقى كالذى أدى إلى فشل المفاوضات الانجليزية المصرية فى سنة ١٩٤٦

السفارة البريطانية

القاهرة فى ٨ يونيه سنة ١٩٥١

ملحق ببيان بالمبادئ

(ا) بالنظر إلى اعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل ولضمان أكمل التعاون فى التوسع فى كميات المياه الممكن الانتفاع بها وفى توزيعها فمن الجوهرى أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة .

(ب) أن الهدف المشترك لمصر وبريطانيا العظمى هو أن تمكنا الشعب السودانى من بلوغ الحكم الذاتى الكامل فى أقرب فرصة عملية ومن أن يختار لنفسه بعد ذلك بملء حريته شكل حكومته وعلاقته بمصر على خير وجه يحقق حاجاته حينذاك .

(ج) بالنظر إلى الفروق الواسعة بين السودانيين فى الثقافة والجنس والدين والتطور السياسى فإن إجراء الوصول إلى الحكم الذاتى الكامل يقتضى تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانيين .

(د) من أجل ذلك توافق الحكومتان على أن تؤلفا فورا لجنة ثلاثية لمعاونة السودانيين على بلوغ الهدف الموضح فى الفقرة (ب) ومساعدتهم على وضع دستورهم المقبل .

٨ يونيه سنة ١٩٥١

(٦) من محضر جلسة يوم الجمعة ٦ يوليه سنة ١٩٥١

الساعة العاشرة والنصف صباحا

الحاضرون

حضرة (صاحب المعالى) محمد صلاح الدين (بك). سعادة سير رالف ستيفنسون .

حضرة (صاحب المعالى) إبراهيم فرج (باشا) .

حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى .

وزير الخارجية — لدى مفكرة أريد تسليمها إليكم وفيها الرد على مفكرتيكم الأخيرتين ومنها تتبينون أيضا شعور الحكومة المصرية بالنسبة إلى الموقف كله (وهنا قرأ حضرة وزير الخارجية المفكرة التالية) :

مفكرة

١ — ترجو الحكومة الملكية المصرية أن تكون حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد فرغت من دراسة المقترحات المصرية المضادة الخاصة بالجلاء وهى المقترحات التى سلم وزير الخارجية المصرية مفكرة بها إلى السفير البريطانى فى ٢٤ أبريل الماضى . ولا شك أن المدة التى انقضت منذ ذلك التاريخ كانت كافية لإتمام هذه الدراسة وإبداء الرأى فى المقترحات المضادة المشار إليها .

٢ — والحكومة الملكية المصرية تجد نفسها مضطرة لأن توجه التفات حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة إلى تعذر الاستمرار — إلى غير حد — فى المحادثات الجارية بين الطرفين منذ شهر يوليه سنة ١٩٥٠، فقد استغرقت هذه المحادثات حتى الآن أكثر من عام دون أن تلوح بارقة أمل فى الوصول إلى الاتفاق المنشود بل إن هذه المحادثات ليست إلا حلقة أخيرة فى سلسلة المحاولات التى بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لإقناع بريطانيا العظمى بضرورة احترام حقوق مصر وكف العدوان على سيادتها ووحدة أراضيها .

وواضح أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة لا تخسر شيئا من هذه المطاولة ، أما الحكومة الملكية المصرية فقد أصبح من المستحيل عليها وعلى الرأى العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة فترة أخرى .

ولا محل للملاحظة التى وردت فى مفكرة السفارة البريطانية المحررة فى ٨ يونيه سنة ١٩٥٠ من أن المقترحات المصرية المضادة لا يبدو أنها تختلف فى الجوهر عن المطالب التى أعلنتها الحكومة الملكية المصرية كأهداف لها حين تولت الحكم منذ نحو ١٨ شهرا . ولا وجه للمقارنة بين موقف الحكومتين على النحو الوارد فى هذه المفكرة لأن الحكومة الملكية المصرية إنما تطالب بحقوق وطنية مقدسة لا يمكن التهاون فيها على حين تجرى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة وراء مصالح مبالغ فيها ، وإذا تعارض الحق والمصلحة وجب تغليب الحق على المصلحة .

ومع ذلك فقد بذلت الحكومة الملكية المصرية كل ما فى طاقتها للتوفيق بين حقوق مصر والمصالح التى تدعيها بريطانيا العظمى وهى تعتقد بكل إخلاص أن مقترحاتها المضادة هى وحدها التى تكفل هذا التوفيق على الوجه المرضى .

٣ — كذلك لا يسع الحكومة الملكية المصرية أن تفرق بين بعض الحقوق الوطنية وبعضها الآخر فتقبل الفصل بين مسألة الجلاء ومسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، فالمسألتان فى اعتبارها كل لا يتجزأ ويتحتم حلهما فى وقت واحد وأن يشملهما معا أى اتفاق يعقد بين الطرفين .

٤ — يسر الحكومة الملكية المصرية أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد عدلت عما كانت تراه من تأجيل البحث فى مسألة السودان وهى لا ترى مانعا من وضع بيان مشترك بالأهداف الخاصة بمستقبله ، ولكنها لا تستطيع مطلقا أن تقبل وجهة النظر التى تضمنتها المفكرة البريطانية وملحقها فى شأن هذه الأهداف وذلك للأسباب الآتية :

أولا — لأنها أغفلت النص على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وهى الحقيقة القائمة التى يستحيل على أية حكومة مصرية أن تقبل اتفاقا لا يعترف بها . نعم جاء فى المفكرة أن المبادئ الملحقة بها تعترف باعتماد مصر والسودان كل منهما على الآخر ، ولكن الملحق حصر هذا الاعتماد على مياه النيل ولم يترتب عليه إلا القول بأن من الجوهرى أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة .

والواقع أن رابطة الاعتماد على مياه النيل التى لا يقلل أحد من أهميتها ليست هى الرابطة الوحيدة التى جمعت بين مصر والسودان من أقدم عصور التاريخ ، فهناك وحدة الجنس واللغة والدين والثقافة والعادات والمصلحة والوحدة الجغرافية والوحدة الاقتصادية الخ . ومن قيام كل هذه الروابط الوثيقة التى لا تنفصم يكون من إهدار الحق أن تتحدث المفكرة وملحقها عن بلدين وشعبين بدلا من أن تتحدثا عن بلد واحد وشعب واحد لا يتجزآن ولا ينفصلان .

ثانيا — لما ورد فى المفكرة عن التزامات حكومة جلالة الملك نحو الشعب السودانى، إذ لا يكفى أن تحمل حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة نفسها بنفسها هذه الالتزامات المزعومة التى لا تستند إلى أى حق، ثم تجىء اليوم لتعتمد عليها فى التفريق بين المصريين ومواطنيهم السودانيين، والواقع أن الوضع التاريخى والقانونى لوحدة مصر والسودان لا يترك أية ثغرة يمكن لحكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة أن تنفذ منها بدعوى التزاماتها نحو السودانيين، وقد سبق للحكومة الملكية المصرية أن أوضحت هذا الوضع فى مناسبات كثيرة مما يغنى عن التكرار .

ثالثا — لما جاء فى الملحق من الفروق الواسعة بين السودانيين فى الثقافة والجنس والدين والتطور السياسى . فبعض هذه الفروق لا يستند إلى اساس علمى صحيح كفرق الجنس، والباقى تحمل مسئوليته إدارة السودان التى تعمدت أن تعزل جنوب السودان عن شماله وأن تحرم على أهل الشمال الاتصال بأهل الجنوب، وأن تقف بذلك حائلا دون ما كانت تستلزمه طبائع الأشياء من انتشار اللغة العربية والدين الإسلامى فى الجنوب .

وعلى أية حال فإن الحكومة الملكية المصرية لا تقبل مطلقا الاحتجاج بهذه الفروق للتمييز بين بعض بلاد السودان وبعضها الآخر، أو لتعطيل تمتع السودانيين جميعا بالحكم الذاتى.

٥ — لهذا كله تقترح الحكومة الملكية المصرية أن يكون بيان المبادئ على الوجه الآتى :

(ا) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى .

(ب) تمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى .

(ج) انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم الآن فى السودان بمجرد انقضاء هذين العامين .

(د) فى حالة قبول المبادئ الموضحة فى الفقرات الثلاث ا، ب، ج، توافق الحكومة الملكية المصرية على تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على بلوغ الهدف الموضح فى الفقرة ب .

السفير البريطانى — إن الفقرتين الأولتين تتناولان الدفاع . والموقف لم يتحسن على أية صورة فيما يتعلق بالسلام فى الشرق الأوسط ولم يكن من المستطاع أن نقترب أى اقتراب من مطلب الحكومة المصرية الخاص بالجلاء الكامل . ونحن ندرس الآن طريقة علاج

مشترك لمسألة الدفاع وعندما أتلقى تعليمات فى هذا الموضوع سأحيطكم علما بها ولست يائسا من الوصول إلى اتفاق . بيد أن على الحكومة المصرية أولا أن تدرك أنها أمام واحد من أمرين :

(١) التعاون فى مشروع دفاع واف قد يجنب مصر الغزو كلية .

(٢) أن تتعرض مصر لغزوين أحدهما من الشمال الشرقى لاحتلال البلاد والآخر من الغرب تقوم به الدول الغربية لطرد المعتدين وهذا أمر مؤكد تمام التأكيد . والتعاون فى مشروع دفاع مشترك يتيح لكم بالتأكيد فرصة طيبه لتجنب الغزو كما وقع فى الحربين الماضيين و إنى على يقين من أنه ليس من المستحيل أن نجد طريقة علاج مشترك لمسألة الدفاع .

أما فيما يتعلق بالجزء الثانى من المفكرة فيبدو لى أنها بيان لآراء الحكومة المصرية وأهدافها، وهو بيان لا يقوم على معرفة دقيقة بشئون السودان، وكل ما يمكننى اقتراحه هو استشارة السودانيين فإذا وافقوا على هذا البيان فبها ونعمت ، ولكننا على يقين من أنهم لا يوافقون .

وفيما يتعلق بالتزامات حكومة جلالة الملك نحو السودانيين فإنها ترجع من جهة إلى اتصالنا الطويل بالسودان ومن جهة أخرى إلى رغبات السودانيين أنفسهم .

أما وجهة النظر التاريخية القانونية التى تقول بوحدة مصر والسودان فلا شك أنه يمكن الدفاع عنها من بعض النواحى . ولكن حدث فى العشرة سنين الأخيرة تغيير كبير .

وأما من دعوى وحدة الجنس فلا يمكن القول جديا أن هناك شيئا من هذا القبيل بين الشلوك والنوير من جانب و بين السودانيين الشماليين من جانب آخر .

وفيما يتعلق بمنع انتشار اللغة العربية والدين الإسلامى فى جنوب السودان ، فإن إدارة السودان لم تفعل شيئا من هذا القبيل ، بل إنها على العكس ساعدت على تعليم اللغة العربية وشجعت انتشار الدين الإسلامى هناك .

وأود أن ألاحظ تعليقا على بيان المبادىء التى أوضحتها الحكومة المصرية فى الفقرة الخامسة من مفكرتكم أنها تختلف كثيرا عن المبادىء الواردة بمفكرتنا ونحن لا نقول أن اعتماد مصر والسودان كل منهما على الآخر مقصور على مياه النيل بل نعترف أن مصر والسودان متناخمين جغرافيا ولهما مصالح اقتصادية مشتركة .

ولعلكم تقدرون أن الحكومة البريطانية لا يمكنها الموافقة على المبدأ (أ) مقررا بمثل هذه الصراحة دون استشارة السودانيين وموافقتهم .

ويبدو لى أن المبدأ (أ) الوارد بالمذكرة المصرية وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى هو بيان موقف مصر تجاه هذه المسألة أكثر منه أى شىء آخر فهل يمكننا العثور على صيغة تتفق عليها تحل محل جميع هذه المبادىء

إننا لا نعارض فى أى مبدأ من المبادىء التى يبتغوها إذا استشير السودانيون ووافقوا عليها ومع ذلك لا نستطيع قبولها دون استشارة السودانيين وليس لنا أى غرض أو رغبة فى الفصل بين السودانيين والمصريين ولكننا نصر على أن يكون للسودانيين فى هذا الأمر حرية الاختيار .

أما فيما يتعلق بانسحاب العناصر البريطانية فى إدارة السودان الحالية فهذا أيضا مستحيل، فإن انسحابهم قبل الأوان يعنى أن نظام الحكم كله فى السودان ينهار من أساسه، وهذا لا يتفق مع مصالح مصر بأية حال .

والاقتراح الوحيد الذى يبدو أنكم تقبلونه هو اقتراح اللجنة الثلاثية وحتى هذا تعلقونه على قبولنا لمبادئكم المبينة فى أ ، ب ، ج .

وأود أن أعرف ما إذا كانت الحكومة المصرية على استعداد لأن تبحث معى إعادة صياغة هذه المبادئ إذ أننى مخول أن أتناقش فى ذلك دون الرجوع إلى لندن .

وزير الخارجية — قبل أن أرد على تعليقكم أود أن أسأل بوجه عام هل ينتظر أن نتلقى الرد قريبا على مقترحاتنا المضادة الخاصة بالجلاء ؟

السفير البريطانى — لست أدرى ولا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال، بيد أنى أعلم أن حكومة جلالة الملك تنظر فى المسألة وتحاول العثور على طريقة مشتركة لعلاجها والحكومة البريطانية كما تعلمون مشغولة فى الوقت الحاضر بمسائل أخرى .

وزير الخارجية — أعرف أن الحكومة البريطانية مشغولة إلى حد كبير بالصعوبات التى تواجهها فى إيران ولكن متاعب الحكومة البريطانية لا تنتهى، وسياستها الخارجية واسعة المدى ، فإذا رتبنا على المتاعب التى تصادفها فى أرجاء العالم الأخرى تعطيل حل المشاكل المعلقة بيننا وبينها فلن تنتهى ، والمسألة المصرية لا تقل أهمية فى ذاتها من حيث اتصالها بقضية السلام العام عن أية مسألة عالمية أخرى، بل لعلها ترجح الكثير من هذه المسائل. وهذه

على الأقل هى نظرتنا نحن إليها بل هى بالنسبة إلينا مسألة حياة أو موت، وقد كان الشهران اللذان انقضيا منذ سلمنا كم مقترحاتنا المضادة كافية وفوق الكفاية لأن يصلنا ردكم على هذه المقترحات مهما تكن مشاغلكم الأخرى . وأود أن أوكد لسعادتكم أن الحكومة المصرية كما أوضحت فى المفكرة التى سلمتها إليكم اليوم لا تستطيع أن تمضى فى هذه المحادثات فترة طويلة أخرى ، بل إن الظروف البرلمانية نفسها تحدد الأجل الذى يجب أن نعرف فيه ما اذا كان هناك أى أمل للوصول بهذه المحادثات إلى نتيجة موافقة على أساس من الحق والعدل والمساواة فى السيادة واحترام استقلال الشعوب ووحدة أراضيها أم أنه لا نتيجة لها إلا الفشل .

إن الدورة البرلمانية الحالية فى مصر توشك أن تنتهى ولا أقدر لاستمرارها أكثر من بضعة أسابيع قد لا تتجاوز الستة ، والحكومة مضطرة قبل فض الدورة إلى أن تدلى إلى البرلمان ببيان كامل عن المحادثات ، إذ من حق ممثلى الأمة أن يعرفوا قبل فض دورتهم هل فشلت المحادثات أم نجحت . والنتيجة الطبيعية لفشل المحادثات هى قطعها وتقديم جميع تفصيلاتها إلى البرلمان الذى يجب أن يقدم إليه حساب دقيق عن تصرف الحكومة فى أهم مسائل السياسة الخارجية طوال العامين الماضيين . وليس لدى ما أضيفه إلى ما تقدم إلا أن ألاحظ على تعليقكم فى شأن الجلاء أنه أفرغ فى لغة الحرب والقوة والغزو مع أننا كأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة يجب أن نتحدث بلغة السلم والأمن الدولى وإقرار الحق والعدل واحترام سيادة الشعوب ووحدة أراضيها ، وهى اللغة التى لم ننجح حتى الآن فى إقناعكم بها ، ولا أحسب أن هناك سبيلا إلى أى اتفاق حتى تتقارب اللغتان .

السفير البريطانى — هل أفهم من هذا أن الحكومة المصرية قد وطدت العزم على أن تدلى ببيان عن هذه المحادثات قبل انتهاء الدورة البرلمانية الحالية .

وزير الخارجية — بكل تأكيد ، إن على الحكومة أن تقدم عن هذه المحادثات إلى البرلمان حسابا مفصلا .

السفير البريطانى — لا أظن أن تعليقكم بأن بيانى مفرغ فى لغة الحرب والقوة تعليق عادل ، ولا أظن أن بريطانيا أقل إخلاصا لمبادىء هيئة الأمم المتحدة عن مصر . وقد نص الميثاق نفسه على الاتفاقات الإقليمية ونحن نحاول أن نعقد اتفاقات لضمان الأمن الإقليمى .

وزير الخارجية — نحن نعتبر أن السياسة التى تتبعها بريطانيا العظمى فى مصر والسودان منافية لميثاق هيئة الأمم المتحدة فى نصه وروحه ، فهى منافية لمبدأ المساواه فى السيادة ولمبدأ استقلال الدول الأعضاء وسيادتهم وللمبدأ الذى يقضى بوجوب امتناع كل دولة عن المساس باستقلال غيرها من الدول الأعضاء أو بوحدة أراضيها كما أنها تنافى قرار هيئة الأمم المتحدة

بوجوب جلاء القوات الأجنبية عن أراضى الدول المحتلة بغير رضاها ... ... الخ أما عقد محالفات إقليمية فأنا أعرف أن الميثاق يبيحه . ولكن هذه المحالفات يجب أن تعقد بالرضى والاختيار وغنى عن البيان أن مصر شعبا وحكومة لا ترغب فى أى محالفة على أساس احتلال أراضيها والعبث بوحدتها .

السفير البريطانى — ذكرتم لى أن الحكومة المصرية قد وطدت العزم على أن تدلى للبرلمان ببيان كامل عن المحادثات فهل هذا القرار نهائى؟ قد تضطر حكومة جلالة الملك أيضا فى هذه الحالة إلى الإدلاء ببيان، وأظن أنه قد يكون لهذا أثر سيىء إذ يدلى الجانبان ببيانات علنية يجدان بعدها من الصعب التراجع عنها أو مواصلة المفاوضات فى المستقبل، ولذلك ينبغى العناية الفائقة بصياغة مثل هذه البيانات إذ لا نريد أن نجعل المفاوضات أكثر تعسرا .

وزير الخارجية — لاشك أن من حق حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة أن تلقى بدورها بيانا فى البرلمان البريطانى ، ولا شك أن علاقات البلدين فى المستقبل ستتأثر إلى حد كبير بهذه البيانات العلنية التى يلقيها كل طرف فى برلمانه، وأنا لا أستطيع أن أتفاءل كثيرا بالنسبة إلى مستقبل هذه العلاقات إذا انتهى الأمر بنا إلى فشل المحادثات وقطعها بل أعتقد أن هذا الفشل من شأنه أن يؤدى إلى ضياع كل ثقة للشعب المصرى فى إمكان التفاهم معكم بطريق المفاوضات، وأنتم تعلمون أن الرأى العام المصرى كان قد كون فعلا هذه العقيدة ولكن الحكومة الحالية أخذت على عاتقها مسؤولية استئناف المحادثات معكم وافسحت لها كل الوقت الكافى. إذ أننا إذا اعتبرنا مباحثات الفيلد مارشال سليم بداية لهذه المحادثات تكون محادثاتنا قد استغرقت أكثر من خمسة عشر شهرا . أما ما أشرتم إليه من وجوب العناية بصياغة البيان الذى يلقى فى البرلمان فجوابى هو أن الحكومة المصرية ستتوخى بسط الحقائق كما هى وسيكون محتما والحالة هذه نشر المحادثات كلها .

السفير البريطانى — هل يقتصر البيان المصرى على توضيح ما تكون المحادثات قد بلغته فى ذلك الوقت حتى إذا لم نفرغ منها فى ستة أسابيع ؟

وزير الخارجية — لقد سبق أن ذكرت أن فشل المحادثات سيستتبع حتما قطعها والمفروض أنها فى هذه الحالة ستكون قد قطعت قبل إيضاح الحقائق للبرلمان وسيقال للبرلمان أنها فشلت وأنها قطعت .

السفير البريطانى — بمعنى آخر تقولون إنه إذا لم نصل إلى نهاية موفقة قبل انتهاء الدورة البرلمانية فإن الحكومة المصرية ستقطع المفاوضات . وإذا كان هذا قرارا نهائيا فأرى

لزاما على أن أؤكد ما له من نتائج خطيرة جدا ، وأن أعرب عن أسفى لما يبدو من عزم الحكومة المصرية على البت فى المسألة اعتسافاً . وإنى أفهم من هذا أن مجلس الوزراء قد خولكم إبلاغى هذا القرار .

وزير الخارجية — أقول لكم هذا باسم الحكومة المصرية باعتبارى وزيرا للخارجية، والآن أصل إلى تعليقكم على مقترحاتنا الخاصة بوحدة مصر والسودان. فالاحظ أنكم تنسون دائما أصل الحق، فمصر والسودان مرتبطتان من أقدم العصور ارتباطا طبيعيا، ولم يكن لكم أى شأن فى السودان قبل احتلالكم مصر، وكان السودان يكون إذ ذاك جزءها الجنوبى فانتهزتم فرصة احتلالكم مصر لتضعوا أقدامكم فى السودان ومع ذلك لم تكونوا تدعون أنكم تعملون فيه لأنفسكم أو تحملون مسئوليات قبل السودانيين بل كنتم تقولون دائما إنكم تعملون باسم مصر ولحساب مصر . ولهذا كله نكر عليكم ما تدعونه الآن من تحملكم مسئوليات قبل السودانيين، فإذا انتفت هذه المسئوليات التى لا تستند إلى أى أساس قانونى أو تاريخى وإذا تقررت الحقيقة القانونية التاريخية الجغرافية الخاصة بوحدة مصر والسودان تبين بجلاء مبلغ بطلان المبادئ التى تضمنتها مفكرتكم ومبلغ صحة المبادىء التى تضمنها ردنا .

هذا ويسرنى أنكم فى تفسيركم لعبارات المفكرة البريطانية لم تحصروا اعتماد مصر والسودان كل منهما على الآخر فى مياه النيل وحدها بل اعترفتم بأن هذا الاعتماد المتبادل قائم أيضا من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية ، وأعتقد أن تبادل الاعتماد فى هذه النواحى التى اعترفتم بها كاف وحده للتسليم بوحدة مصر والسودان. فكيف إذا أضفنا إليه ما يربط بين المصريين والسودانيين من روابط الجنس والعروبة واللغة وأعنى بها اللغة العربية والدين الإسلامى، ولا أظنكم تذهبون إلى حد إنكار قيام هذه الروابط بين المصريين وبين أربعة أخماس أهل السودان . أما سكان جنوب السودان فيربطهم أيضا بسكان شمال السودان وسكان مصر الأصل الحامى ، وهذا هو ما قصدناه حينما قلنا إن عبارتكم الخاصة باختلاف الجنس بين أهالى السودان لا تستند إلى الحقائق العملية الصحيحة. وأنا لا أريد أن أطيل فى هذه البحوث العلمية وأكتفى بأن أقول إن الكثير من علماء الأجناس ومنهم علماء بريطانيون يقررون أن السودانيين جميعا من جنس واحد ، وأن سكان جنوب السودان ليسوا زنوجا ، والواقع أننا إذا تدرجنا من دلتا النيل إلى صعيد مصر ثم إلى شمال السودان ثم إلى جنوبه وجدنا أن تدرج الجنس الحامى الذى سكن هذه البقاع كلها هو التدرج الطبيعى المعقول . وأن اختلاف اللون أو اللهجات لا يعنى والحالة هذه اختلاف الجنس، إنما مرده إلى اختلاف الجو والبيئة لتراخى المسافات بين البحر الأبيض المتوسط وخط الاستواء..

أما اختلاف جنوب السودان عن شماله من حيث اللغة والدين فهو كما أوضحنا فى مذكرتنا أثر من آثار سياسة عزل جنوب السودان عن شماله ، إذ مادام أربعة أخماس السودان عربا مسلمين يتكلمون اللغة العربية فقد كان الواجب يقضى على إدارة السودان بإزالة كل حاجز يمنع الانتشار الطبيعى للغة العربية والدين الإسلامى بين أهل الفطرة من سكان الجنوب ، لا أن تفعل العكس بإصدار القوانين واتخاذ الاجراءات الكثيرة التى تمنع أهل الشمال من الاتصال بأهل الجنوب ، بينما هى تشجع إرساليات الدين المسيحى على ممارسة نشاطها فى الجنوب . ومع ذلك فإن الأغلبية الساحقة من سكان جنوب السودان لا يزالون حتى اليوم على الفطرة ، ويجب لذلك إلحاقهم بمواطنيهم فى الشمال مادام السودان بلدا واحدا ووطنا واحدا للجميع ، ولا أخا لكم تقولون بعكس ذلك . أما ما تلحون فى تكراره من وجوب استشارة السودانيين فقد سبق أن رددت عليه فى محادثاتى السابقة معكم ومع المرحوم مسير بيفن ، وشرحت الشواهد الكثيرة التى تدل على أن الأغلبية العظمى من أهل السودان يدينون بمبدأ الوحدة مع مصر ، ثم إنكم لم تجيبونى حتى الآن عن السؤال الواضح الصريح الذى سألته وهو هل تقبلون أن يجرى استفتاء حر فى السودان مع العلم بأن هذه الحرية لا يمكن أن تتوافر إلا بانسحابكم أولا منه إدارة وجنوداً وموظفين ؟ والخلاصة أن اعتراضاتنا على المبادئ الواردة فى مذكرتكم اعتراضات تستند إلى الحق والواقع وأن اعتراضاتكم على المبادئ الواردة فى مقترحاتنا لا تقوم على أساس ، ومع ذلك أود قبل الاسترسال فى التعليق أطلب منكم دراسة مقترحاتنا وإبلاغى فى الاجتماع القادم كيف يستطاع فى رأيكم إعادة صياغة المبادئ بشكل ترضونه ونرضاه ما دمتم قد ذكرتم أنكم تحبون التحدث معى فى هذا الشأن .

السفير البريطانى — يبدو لى على أساس ما ذكرتموه الآن أن النرويجيين والايطاليين مثلا يجب اعتبارهم شعبا واحدا ، ولكن مهما تكن صحة الشواهد التاريخية ، وشواهد علم الأجناس أو خطؤها فمن الضرورى أن تعالج الأمور كما هى اليوم ، وإنى لا أستطيع أن أعتقد أن الحكومة المصرية تعتبر بصفة جدية أن أهل الفطرة فى جنوب السودان يكونون مع سكان الدلتا شعبا واحدا .

أما فيما يتعلق بالاستفتاء فأود أن أعلم ما إذا كنتم تريدون إضافة ذلك إلى مقترحاتكم .

وزير الخارجية — ليس هذا قصدى ولكن من حقى أن أسألكم هذا السؤال ما دمتم تكررون عبارة استشارة السودانيين مع أنكم تعلمون أن حرية استشارتهم لا تتوفر مع قيام الوضع الحالى فى السودان .

السفير البريطانى — سأدرس إعادة صياغة المبادئ بغرض الوصول إلى بعض التقريب بين وجهات نظرنا . وأرجو المعذرة إذا عدت مرة أخرى إلى اعتزام الحكومة المصرية قطع المفاوضات . وأود أن أعلم ما إذا كان هذا سيحدث فى حالة عدم نجاحنا فى الوصول إلى حل موفق لجميع مشاكلنا قبل انتهاء الدورة البرلمانية أو أنه سيحدث فى حالة عدم نجاحنا فى العثور على أساس للاستمرار فى المحادثات .

وزير الخارجية — المسألة بين الأمرين ، والذى أقصده هو أن نكون فى هذه المدة قد استطعنا الوصول إلى أسس مقبولة للمفاوضات لأننا كما تعلمون لم نتجاوز حتى الآن ، وعلى الرغم من كل هذه المدة الطويلة ، مرحلة المحادثات .

---

(٧) من محضر جلسة يوم الجمعة ١٣ يوليه سنة ١٩٥١

الساعة ١٠,٣٠ صباحا

الحاضرون

حضرة (صاحب المعالى) محمد صلاح الدين (باشا) . سعادة سير رالف ستيفنسون .
حضرة (صاحب المعالى) إبراهيم فرج (باشا) .
حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى .

السفير البريطانى — لقد فكرت مليا فى المسائل التى أثيرت فى اجتماعاتنا الأخيرة وقد انتهيت الى النتائج الآتية :

١ — مهما تكن صحة الحجج التاريخية أو خطؤها فإن علينا أن نبحث الموقف كما هو اليوم .

٢ — يجب أن نفترض فى بحثنا أن غرض كل من الجانبين هو العمل على رفاهية السودانيين وليس السعى وراء المصلحة الخاصة فإذا قيل ذلك فإن خلافنا يكون خلافا على الوسيلة فحسب .

وزير الخارجية : لانستطيع أن نضرب صفحا عن الحقائق التاريخية لأنها تتعلق بالحق وجودا وعدما ، ومن المستحيل على مصر أن تترك حقها وترضى بالأمر الواقع الذى هو من

صنع القوة وحدها . أما رفاهية السودانيين فهى ما تعمل عليه مصر ولكن باعتبارهم مواطنين فى الوطن المصرى السودانى فإذا كانت رفاهية السودانيين هى التى تهمكم فهذه الرفاهية محققة على النحو الذى بينته .

السفير البريطانى — إذن توافقون على أن المبادئ السامية هى التى تحدد موقف الجانبين ، وأنكم لتستطيعون أن تعتمدوا على تأكيدى بأن هذا هو الشأن فيما يتعلق ببريطانيا ، فإذا قبلتم ذلك فإن الخلاف يكون خلافا على الوسيلة .

وزير الخارجية — معنى هذا أنكم تطلبون منا فى عبارة لبقة ، التسليم بما تدعونه من أن عليكم مسئوليات قبل السودانيين ، وهذا ما لا نسلم به للأسباب الكثيرة التى شرحناها لكم فى اجتماعاتنا الماضية ، والواقع أننا لا نستطيع أن نبنى أى بناء إلا إذا اتفقنا أولا على الأساس الذى نبنى عليه ، والأساس الوحيد الذى تقبله مصر هو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى لأن ذلك حقها الثابت . فإذا سلمتم بهذه الحقيقة أمكننا بعد ذلك أن نتبادل الرأى فى البناء الذى نقيمه عليها .

السفير البريطانى — لعلكم لا تجادلون فى أننا نحاول بكل ما فى وسعنا تحقيق رفاهية السودانيين .

وزير الخارجية — نعم أنا أجادل فى ذلك والذى أعتقده هو أن إدارة السودان التى كان مفروضا أن تعمل على صورة مؤقتة باسم الحكومتين المصرية والبريطانية ولمصلحة السودانيين وفى سبيل تقدمه ، إنما كانت تعمل لحساب الحكومة البريطانية وحدها وتهدف لأغراض استعمارية إلى فصل السودان عن مصر وفصل جنوب السودان عن شماله ، وعلى كل حال فقد تغيرت الظروف واستيقظ الوعى القومى فى مصر والسودان على السواء وجاء الوقت الذى يجب فيه إنهاء هذا الحكم القائم الآن فى السودان وإرجاع الأمور إلى نصابها بأن تتركونا ومواطنينا السودانيين نعمل على ما فيه خيرنا المشترك .

السفير البريطانى — لا يبدو بالنظر إلى ما تقولونه أننا سنصيب تقدما كبيرا فى هذه الناحية . واسمحوا لى أن أعرض عليكم تحليلا للموقف كما أراه مقارنا بموقف مصر . فمصر تصر على القول بالوحدة تحت التاج المصرى . وليس هناك سودانى يمكن أن يفسر هذا إلا بأن مصر تحكم السودانيين ، ومهما يكن ما ينقله إليكم مراسلوكم من حزب الأشقاء فإن الحكم المصرى غير مقبول لدى الأغلبية العظمى من السودانيين . وحزب الأشقاء يفقد نفوذه ، وهناك الآن حزب أكثر أهمية فى السودان وهو الجبهة الوطنية ، وهم يرغبون فى نوع من العلاقة مع مصر باعتبار كونها جارا يرجى خيره . ولكى يتجنبوا قيام حركة جديدة للهدية وقد ساهموا بقسط كبير فى اللجنة المؤلفة أخيرا لتعديل قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية

ويحتمل أن توصي هذه اللجنة بأن يؤلف على الفور مجلس تنفيذي يكون من السودانيين وحدهم، ولكنهم يهتمون اهتماما جديا بمطالب جنوب السودان وبالمناطق القبلية في شرقه وغربه . والواقع أن السودانيين يطلبون حكما ذاتيا حقيقيا ، فلو أن مصر أبدت شيئا من المرونة فليس ثمت شك في أن الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية بصفة عامة واعتماد كل من البلدين على مياه النيل بصفة خاصة سيؤديان حتما إلى الجمع بين مصر والسودان، ولكن إذا أصرت مصر على فرض إرادتها، فإني أخشى أن هذه السياسة تضر بعلاقاتها المستقبلة مع السودان ضررا بالغا ولن يكون ذلك في مصلحة أحد . إن مصر بتجاهلها الوعي القومي في السودان تعمل ضد مصالحها .

وزير الخارجية — إن هذه المعلومات التي أدليتم بها الآن وهي مستمدة — ولا ريب من إدارة السودان — هي في حد ذاتها دليل على أن هذه الإدارة إنما تعمل لحساب بريطانيا وحدها ، وتقدم إليها في هذه المحادثات ما ينفع وجهة نظرها ، بل يمكننا أن نقول إنها توجه الأمور في السودان التوجيه الذي يفيد المتحدث البريطاني، وبصرف النظر عما أشرتم إليه خاصا بحزب الأشقاء فإنكم تعلمون أن هذا الحزب ليس هو وحده الذي يقول بوحدة مصر والسودان بل إن جميع الأحزاب فيما عدا حزب الأمة تقول بهذه الوحدة . والجبهة الوطنية التي أشرتم إليها قد أبرقت إلى وزير الخارجية البريطانية وإلى رفعة النحاس باشا مناديه بوحدة مصر والسودان، وأعضاؤها لم يشتركوا في لجنة تعديل نظام الجمعية التشريعية إلا ليحققوا في النهاية هذا الغرض ، كما أعلنوا بكل صراحة عند قبولهم الاشتراك في هذه اللجنة . وقد احتاطت مع ذلك الأحزاب التي ينتمون إليها حتى لا تعتبر مسئولة عما قد تنتهي إليه أعمال اللجنة من انحراف عن مبدأ الوحدة فأعلنت هذه الأحزاب دفعا لكل شبهة أنهم يشتركون في اللجنة بصفاتهم الشخصية . وفي حزب الأمة وهو الحزب الوحيد الذي اعترفت به الحكومة السودانية على الرغم من أنه ينادي باستقلال السودان ، وأول معنى لاستقلاله هو خروجكم منه ، وهذا في حد ذاته واضح الدلالة على أن هذا الحزب يعمل بتأثيركم للأغراض التي سبق أن شرحتها . وعلى كل حال فإننا إذا حكمنا على أهداف هذا الحزب بظاهر قوله فتكون النتيجة أن جميع أحزاب السودان متفقة على وجوب خروجكم منه . وليس الحال كذلك بالنسبة لمصر التي تؤيدها جميع الأحزاب الأخرى ، وهي كما أوضحنا في مناسبات كثيرة تمثل الأغلبية العظمى للسودانيين . فمصر إذن لا تعمل على فرض إرادتها على السودانيين ، ولكنها في الواقع تنطق باسمهم وتدافع عن أهدافهم التي هي في الوقت نفسه أهدافها وليس أدعى لاغتباطها من أن ينتهي الحكم القائم الآن في السودان في أقرب وقت ويرد الأمر إلى السودانيين أنفسهم في نطاق الوحدة الطبيعية التي تربطهم بمصر والتي تسلمون أنتم أنفسكم بقيام الكثير من عناصرها .

السفير البريطاني — نحن متفقون على كل حال على أن السودانيين يريدون الحكم الذاتي ولكن الصورة الظاهرية تنم على أن مصر تفرض على السودانيين شكل الحكم الذاتي . في حين أن بريطانيا تأبى أن تفرض شيئا بذاته على السودانيين وتصر على استشارتهم ويخيل إلى أن هذا اختلاف في الوسيلة .

وزير الخارجية — قبل أن أرد عليكم أود أن أسأل هل أفهم أنكم تسوون بين الحكم الذاتي وبين تقرير مصير السودان .

السفير البريطاني — من الواضح أن السودان لا يستطيع تقرير مستقبله حتى يكون له حكم ذاتي فلا بد من أن يسبق أحدهما الآخر .

وزير الخارجية — فلماذا إذن تعتبرون أن مصر إذ تنادي بالحكم الذاتي للسودان في نطاق الوحدة معها تكون قد فرضت إرادتها على السودان؟ الواقع أن الفرق بيننا وبينكم هو أنكم تريدون الحكم الذاتي للسودانيين خاضعا لحاكم السودان، وبالتالي للحكومة البريطانية في حين نريده نحن لهم خالصا إلا من روابط طبيعية محدودة تقتضيها جميع العوامل ويتفق عليها المصريون مع الأكثرية الكبرى من مواطنيهم السودانيين وهي وحدة التاج والسياسة الخارجية والجيش والنقد . والحكم الذاتي على هذا النحو أوسع نطاقا على كل حال من أي نظام اقترحتموه أو اقترحته إدارة السودان حتى الآن للسودانيين، وهناك فرق آخر وهو أنكم تريدون استغلال الزمن وتمكين حاكم السودان ومعاونيه من أن يعملوا تحت ستار الحكم الذاتي لتنفير السودانيين من مواطنيهم المصريين كي تصلوا بذلك إلى فصل السودان عن مصر باسم تقرير المصير .

ولا بد لي هنا من أن أكرر أنني سألتكم مرارا ١٠ إذا كنتم تقبلون استفتاء السودانيين استفتاء حرا وهذه الحرية لا تتوفر إلا بأن تسحبوا منه على الفور إدارتكم وقواتكم وموظفيكم .

السفير البريطاني — يخيل إلى أن فكرة مصر عن الحكم الذاتي للسودان تعني الإشراف المصري على كثير من أوجه الحياة السودانية في حين أن فكرة بريطانيا هي الوصول بالسودان إلى الحكم الذاتي الكامل وتقرير المصير .

أما فيما يتعلق بالاستفتاء فلو أنه كان اقتراحا محددا للحكومة المصرية لنظرت فيه حكومة جلالة الملك، ولكني فهمت أنه ليس اقتراحا محددا . ومن الممكن أن تخطر على البال أنواع متعددة من الاستفتاء، منها الاستفتاء تحت إشراف محايد، ومنها أخذ رأي ممثل

الشعب المنتخبين . ومصر لم توافق حتى الآن على الجمعية التشريعية ولذلك فالمفروض أنها لا تقبل هذه الجمعية كممثلة لجميع آراء السودانيين فلو أن مصر عاونت فى إقامة الجمعية التشريعية كممثلة لآراء السودان .

وأود أن أضيف أن انسحاب الموظفين الإداريين والفنيين البريطانيين من السودان قبل الأوان يعود على مصر بنتائج بالغة الخطورة ليس أقلها أهمية ما يتعلق بمياه النيل . ويخيل إلى أن وجهتى نظرنا إلى المسألة كلها متباعدتان إلى حد يوجب علينا أن نلتمس بعض العوامل الأساسية التى يمكن أن نتفق عليها سواء أكانت هذه العوامل مادية أو غيرها فقد نستطيع حينئذ أن نصيب بعض التقدم .

أما فيما يتعلق بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى فهذا مطلب سياسى ليست بريطانيا على استعداد للمشاركة فيه كما سبق أن ذكرت ، وقد اعترضتم على بيان المبادىء الذى قدمناه ، فهل توافقون على القول بأن اعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل يجعل من الضرورى أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة ؟ فإذا أمكن ذلك ، وإذا استطعنا أن نتفق على مثل هذه الحقائق المادية الأولية فيمكن أن يتم هذا الاتفاق بتبادل مذكرات تدلى فيها مصر بمبادئها فيما يتعلق بمصر والسودان . وكذلك تفعل بريطانيا ، ويبين كل طرف آراءه عن الوضع المقبل للسودان . فما هو رأيكم فى فكرة الاتفاق على مثل هذا البيان المشترك الذى نستطيع إعادة صياغته ؟ ضعوا مبدأنا الأول فى عبارات أخرى إذا أردتم ، فهو يمثل كل ما يبدو أقصى ما يتفق عليه الطرفان .

وزير الخارجية — ليس الأمر أمر كلمات أو أمر صياغة ، ولا معنى لأن نتبادل مذكرات يبدى فيها كل طرف وجهة نظره دون أن يتفق الطرفان على الجوهر ، فمثل هذا الإجراء لا يستحق أن يسمى اتفاقا ، وأنتم فى الواقع لا تخسرون شيئا مادام الوضع الحالى فى السودان قائما ، وهذا هو ما ترمون إليه . فى حين أننا نرى كما أسلفنا أن الأوان قد آن بعد تطور الوعى القومى فى مصر والسودان على السواء لأن تنسحب بريطانيا انسحابا تاما من السودان وتترك المصريين ومواطنيهم السودانيين يديرون أمورهم على الوجه الذى يرتضونه وهم بالفعل متفقون فى هذا الصدد على حكم ذاتى للسودان فى نطاق الوحدة تحت التاج المصرى مع وحدة السياسة الخارجية والجيش والنقد . وأنا إذ أكرر هذا المبدأ تهولنى فى الواقع مسافة الخلف بيننا وبينكم بعد أن سمعت سعادتكم اليوم تقولون إن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تشارك فيه .

وأصارحك بأن يكون الاتفاق فى هذه الحالة مستحيلا ولا جدوى بالطبع والحالة هذه لأن نجرى وراء الصيغ والكلمات ، ثم إنى أسألكم لماذا لا تسلمون به لمجرد أنه الحق ؟ إن الصداقة التى نريد أن تسود بين الشعبين المصرى والبريطانى لا يمكن أن تقوم على إهدار الحق .

أما ماعقبتم به فى شأن الاستفتاء فقد أصبتم كبد الحقيقة حين قلتم إننى لا أقصد به أن يكون اقتراحا من الحكومة المصرية لأن من المستحيل على مصر أن تقترح إجراء استفتاء فى بعض أجزاء الوطن الواحد . ولكنى إنما أردت كما هو من حق أن أعرف مدى جدية ماتكررونه دائما من استشارة السودانيين، والواقع أنكم لو كنتم حقيقة جادين فى هذا الأمر لأعلنتم استعدادكم للانسحاب من السودان يمكن أن يجرى فيه استفتاء حر . ولكنكم إنما ترمون إلى أمر واحد هو استمرار الحالة القائمة فى السودان لأنها من صالحكم ولتنتهوا بها إلى الأغراض التى سبق أن بينتها .

السفير البريطانى — أخشى أنكم قد أسأتم فهمى عندما قلت إن بريطانيا ليست على استعداد للمشاركة على مبدأ الوحدة تحت التاج المصرى . نحن لانستطيع المشاركة مقدما فى أى مبدأ كهذا ، ولكننا لانرفض أى حل للمسألة يوافق عليه السودانيون بملء حريتهم .

وزير الخارجية — ولماذا إذن لا تتركون للسودانيين أنفسهم أن يطلبوا ذلك، وبهذا يقتصر الأمر بيننا وبينكم على أنكم ذهبتم إلى السودان بعد احتلال مصر لتعملوا فيه لحساب مصر، فأنتم اليوم وقد اعترفتم باستقلال مصر وانتهاء احتلالكم لها ترتبون على ذلك نتيجته المنطقية وهى خروجكم أيضا من السودان .

السفير البريطانى — لا أرى فائدة من العودة إلى الحقائق التاريخية على أننى أوصيكم بدراسة المبادئ لتروا ما إذا كان من المستطاع إيجاد عامل مشترك . هل يمكن الوصول إلى مبدأ مشترك نستطيع على أساسه أن نحدد مستقبل السودان ؟ وهل لى أن أقترح بحث ذلك حتى الأسبوع القادم ؟ يخيل إلى أنه من الممكن العثور على مبادئ مشتركة مهما كانت أولية .

وزير الخارجية — قبل نهاية الاجتماع أريد أن أسألكم السؤال الآتى :

لقد حددنا فى بيان المبادئ الذى قد حدد سنتين كفترة انتقال يتمتع بعدها السودانيون بالحكم الذاتى فهل لديكم ما تقولونه فى هذا الشأن ؟

السفير البريطانى — لا أدرى ما الذى تراه الحكومة البريطانية فى ذلك ، ولكنى سأطلب رأيها فيه إذا شئتم . بيد أنى أشك فيما إذا كانت تستطيع أن تكون أكثر تحديدا فى شأن مدة الحكم الذاتى للسودان مما كانت عليه فى بيان المبادئ المقدم منها . على أنى أود أن أشير إلى أنه إذا قبلت التوصيات المنتظرة للجنة التعديل، فقد يكون للسودان مجلس تنفيذى من السودانيين وحدهم فى مدة تقل كثيرا عن سنتين .

---

(٨) من محضر جلسة يوم الخميس ٢٦ يوليه سنة ١٩٥١

(الساعة العاشرة والنصف صباحا)

الحاضرون

حضرة (صاحب المعالى) محمد صلاح الدين (باشا) سعادة سير رالف ستيفنسون

حضرة (صاحب المعالى) إبراهيم فرج (باشا) سعادة مستر كرزويل

حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى

وزير الخارجية — فى آخر الجلسة الماضية ذكرتم أنه إذا قبلت التوصيات التى ينتظر أن تقترحها لجنة تعديل نظام الجمعية التشريعية فسيكون للسودان مجلس تنفيذى مكون من السودانيين وحدهم فى أقل من عامين . ولم يتسع الوقت فى تلك الجلسة للتعقيب على هذه البيانات ، فأود أن أعقب عليها الآن بأن أسألكم ما دمتم واقفين على نتائج أعمال لجنة التعديل ؛ هل يكون المجلس التنفيذى الذى أشرتم إليه مسئولا أمام الجمعية التشريعية أم يكون مسئولا أمام الحاكم العام ؟ وهل تكون الجمعية التشريعية أو الهيئة التى تحل محلها بعد إقرار التعديل كاملة السلطة أو أن هناك قيودا على سلطتها فى صورة حق اعتراض يحتفظ به الحاكم العام؟ وما هى المسائل التى يشملها حق الاعتراض إن كان؟ وهل لاترون أن من الأولى أن يحتفظ بمثل هذا الحق لملك مصر الذى عين الحاكم العام بدلا من أن يحتفظ به للحاكم العام ؟

أرجو أن يكون فى استطاعتكم إجابتى على كل هذه الأسئلة لما للإجابة عليها من أهمية فى إلقاء الضوء على هذه العبارة التى ذكرتموها .

السفير البريطانى — أخشى ألا أستطيع أن أعطيكم ردا مرضيا على أسئلتكم لأن تقرير لجنة التعديل لم يتم بعد . وقد كانت اللجنة تنظر فى الناحية الدستورية لنظام الجمعية التشريعية ، وأعتقد أنها فى حاجة إلى مزيد من المشورة القانونية . وقد سمعت أن عضوا أو أكثر من أعضاء اللجنة يزمعون لهذا السبب زيارة لندن فى هذا الصيف للغرض المذكور . وكل ما أعرفه من مباحثات اللجنة أنها تفكر فى اقتراح تأليف مجلس تنفيذى مكون من السودانيين وحدهم . وليس لدى ما أقوله هذا الشأن أكثر من ذلك وإلى أن يتم عمل فى

اللجنة لا ندرى ماذا توصى به فى شأن الجهة التى تكون الجمعية التشريعية مسئولة أمامها أو ما هى القيود التى ستوضع على سلطة المجلس التنفيذى أو الجمعية التشريعية ، وأظن أنه من المنتظر أن يصر الريفيون من أعضاء اللجنة على أن يحتفظ بنوع من حق الاعتراض فى يد الحاكم العام لحماية مصالحهم . وجلالة ملك مصر هو الذى يعين الحاكم العام للسودان فحتى الاعتراض الذى يحتفظ به الحاكم العام يكون حق الاعتراض بتفويض من جلالة الملك .

وزير الخارجية — هل لى أن اسأل كيف وصلت إليكم هذه التفصيلات التى أدليتم بها الآن ؟

السفير البريطانى — علمت بها من وكيل حكومة السودان . وعلى أية حال يستطيع معالى فرج باشا أن يعرف كل شىء عنها عند اجتماعه غدا بالسكرتير الإدارى .

وزير الخارجية — الذى أردت أن أقوله هو أن إدارة السودان تحرص على إبلاغ الحكومة البريطانية وإبلاغ سفيرها فى مصر تفصيلات هذه الأعمال الخطيرة التى تجرى فى السودان. أما الحكومة المصرية فمنحاة عن هذه التفصيلات ولا تهتم حكومة السودان باطلاعها على ما يجرى هناك وهذا أمر على أكبر جانب من الخطورة ، وهو يثبت لكم ماسبق أن كررته من أن حكومة السودان إنما تعمل لحساب الحكومة البريطانية وحدها لا لحساب الحكومتين المصرية والبريطانية كما هو مفروض فى الحكومة الثنائية ولا لحساب رفاهية السودانيين ، غير أن هناك ماهو أخطر فقد سمعت منكم الآن أن بعض أعضاء لجنة التعديل السودانيين يزورون لندن للاسترشاد فى مهمتهم ، أى أن المسألة كلها سياسة بريطانية تشرف على تنفيذها الحكومة البريطانية نفسها .

ولقد سبق أن اعترضت الحكومة المصرية على مجرد سماح الحاكم العام بمناقشة اقتراح قدم للجمعية التشريعية بشأن الحكم الذاتى ، وتناول الحديث بينى وبين المغفور له مستر بيفن فى جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ هذا الاعتراض ، ووعدنى مستر بيفن بأن يبذل قصارى جهده حتى لايقع فى المستقبل أى شىء يعكر صفو المحادثات الجارية ، وأنتم ترون الآن أن هذا الوعد لم ينفذ وأن حكومة السودان ماضية فى خطط أخطر بكثير مما سبق أن اعترضنا عليه ووعدتمونا بألا تتكرر .

أما عن إمكان مباشرة الحاكم العام لحق الاعتراض بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر الذى عينه فإنه لم يكن مفروضا قط أن يتخذ الحاكم العام أى إجراء ذى صبغة دستورية دون موافقة سابقة من الحكومة المصرية .

السفير البريطانى — ملاحظتكم الأولى هى أن إدارة السودان لاتعنى بإطلاع الحكومة المصرية على ما يجرى فى السودان فى شأن هذه الأمور . ولكن أحسبنى على حق إذا قلت إن الحكومة المصرية رفضت الموافقة على نظام الجمعية التشريعية أو الاعتراف بها ، ومع ذلك فلو أنكم طلبتم أية معلومات من الحاكم العام لزودكم حتما بكل ماتطلبون ، أما عن زيارة بعض أعضاء لجنة التعديل للندن فإن هذه الزيارة لا تعنى شيئا إذ لا يمكن الاعتراض على زيارتهم باريس أو نيويورك أو القاهرة أو أى مكان آخر سعيا وراء المشورة القانونية التى يريدونها .

وإنى أذكر أنكم اعترضتم على مناقشة اقتراح الحكم الذاتى فى الجمعية التشريعية فى أحد اجتماعاتكم مع المغفور له مستر بيفن فى ديسمبر الماضى ، وأعرف أن مستر بيفن اعتبر هذه المناقشة فى ذلك الوقت بالذات غير مناسبة ولكنه أوضح بجلاء أن الحاكم العام كان فى موقف عسير ، وأنه مادامت الجمعية التشريعية قد تألفت فمن غير المستطاع منع أعضائها من الكلام ولم يكن مستر بيفن يستطيع أن يعد بشىء فى هذا الصدد .

وزير الخارجية — إن اعتراض الحكومة المصرية على نظام الجمعية التشريعية كان ينبغى أن يمنع قيامها ، ولكن الحاكم العام مضى فى تكوينها رغم هذا الاعتراض وهو ما احتجت عليه الحكومة المصرية فى حينه ، وقد كان طبيعيا والحالة هذه أن لا تعترف مصر بالجمعية التشريعية ، وأنتم تعلمون أن العلة فى هذا الموقف هى أننا لم نعتبر تكوين هذه الجمعية عملا يقصد به مصلحة السودانيين وإعطائهم نصيبا من الحكم الذاتى ، ولكنه عمل يقصد به المضى فى خطة إدارة السودان التى ترمى إلى فصله عن مصر فى حين أن الحكومة المصرية كانت تحرص على أن يتمتع السودانيون بقسط حقيقى من الحكم الذاتى وكان لها فى ذلك مشروع مفصل أرسل إلى كل من الحكومة البريطانية والحاكم العام ، وعلى كل حال فإن الخطأ الذى وقع فيه الحاكم العام بالمضى فى تكوين الجمعية التشريعية على الرغم من اعتراض الحكومة المصرية لا يبرر ارتكاب أخطاء أخرى بتجاهل الحكومة المصرية فيما اتخذ بعد ذلك من تدبيرات فى السودان بحجة أنها لم توافق على نظام الجمعية التشريعية ، بل كان يجب مراعاة للأصول المعتادة أن يستأذن الحاكم العام كل من الحكومتين فى مثل هذه التدابير الخطيرة . ثم إن اعتراض الحكومة المصرية كان بسبب تفاهة السلطة التى أعطيت للجمعية التشريعية وعدم كفايتها ، فإذا كان الحاكم العام قد انتهى إلى الاعتراف بوجاهة اعتراض الحكومة المصرية بدليل أنه كون لجنة لتعديل نظام الجمعية التشريعية ، ومنحها سلطانا أوسع فقد كان عليه أن يدرك أن الأمر يقتضى المشاورة مع الحكومة المصرية أكثر مما يقتضى المشاورة مع الحكومة البريطانية لأن الحكومة المصرية هى التى قالت بعدم كفاية السلطات الممنوحة

للجمعية التشريعية ووجوب التوسع فيها . أما ما وعدني به المغفور له مستر بيفن فإني أتلوه عليك حرفا بحرف من واقع محضر جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ :

"على أنه مستر بيفن يوافق شخصيا على أن إجراءات مناقشات من هذا النوع في المرحلة الحاضرة كان من سوء الحظ و بناء على ذلك فقد طلب من الحاكم العام أن يعمل كل ما في وسعه حتى لا يتخذ في الخرطوم أي عمل يحتمل بأي حال أن يثير جدلا بين الحكومة المصرية وحكومة جلالة الملك كما أنه هو نفسه يتعهد بأن يبذل غاية جهده حتى لا يقع في لندن من جراء هذه المناقشة أي شيء يعكر جو المحادثات الجارية". وهو وعد صريح قاطع لا أظن أن الحاكم العام قد أعاره كبير التفات .

السفير البريطاني — تقولون أولا إن مصر لا تعترف بالجمعية التشريعية ثم تطلبون بعد ذلك أن تستشاروا في الإجراءات التي تتخذ فيما يتصل بها وليس ذلك من المنطق في شيء ، وعلى أية حال فالجمعية التشريعية قائمة ولا أخالكم تقترحون إلغاءها . وإني متأكد أن حكومة السودان على استعداد لتزويدكم بأية معلومات تطلبونها من هذه الجمعية . أما فيما يتعلق بكلام مستر بيفن فإنه لم يكن من قبيل الوعد بوقف تقدم السودان نحو الحكم الذاتي . ولكن مستر بيفن تعهد بتوصية الحاكم العام الذي بذل ولا شك قصارى جهده في تنفيذ هذه التوصية .

وأود الآن أن أدلي ببعض ملاحظات عامة على ما دار في الاجتماع الماضي :

إن عدم إنكاري لجميع تفصيلات التهم التي وجهت إلى الحكومة البريطانية لا يجب أن يؤخذ كدليل على أني أوافق عليها . أما فيما يتعلق بالرأي العام في السودان فلا أستطيع أن أصدق أنكم تأخذون المعلومات التي تصل إليكم كقضية مسلمة لأنكم لن تسمعوا بالتأكيد شيئا من هذا القبيل من المصادر الموثوق بها أو من أصحاب الرأي المستقل في السودان .

على أني مع ذلك أجد لزاما علي أن أنكر بتاتا واحدة من تهمكم ، وهي المكررة بأن بريطانيا العظمى لا غرض لها إلا فصل السودان عن مصر . وبفرض أنكم لا تستطيعون قبول تأكيداتي في هذا الشأن فإن عليكم أن تروا بوضوح أنه إذا كانت هناك كما تؤكدون رغبة جارفة للوحدة مع مصر عند الأغلبية العظمى لسكان السودان الذين يبلغ عددهم ثمانية ملايين فإن من المستحيل قطعا على مئة وخمسين من الموظفين السياسيين البريطانيين وعلى فرقة واحدة من المشاة أن تقف في وجه هذه الرغبة .

كذلك أشعر بأنه يجب علي أن أكرر مرة أخرى أن بريطانيا العظمى لا ترفض أي حل للمسألة يقبله السودانيون بملء الحرية . وقد تحسبون أني بهذا أطلب منكم التسليم بالكيفية التي تتبين بها رغبات السودانيين الحقيقية . فالواضح أن الاستفتاء مستبعد ولو لمجرد أن

الحكومة المصرية لا يمكنها النظر فى اتخاذ مثل هذا الإجراء أما الحكومة البريطانية فإنها لم ترفض قط اقتراح الاستفتاء لأن مصر لم تقترحه قط بصفة جدية . على أنى اعترف بأنى أشك كثيرا فى إمكان تنظيم الاستفتاء من الوجهة العملية .

ولا معدى والحالة هذه من النزول على رأى ممثلى الشعب المنتخبين انتخابا حرا . فإذا كانت تريد مصر أن تعرف حقيقة رأى السودانيين فعليها أن تتعاون فيما يخص توسيع الأساس الانتخابى للجمعية التشريعية .

وزير الخارجية — نعم إن الحكومة المصرية تستبعد الاستفتاء للأسباب التى شرحتها فى الجلسة الماضية ، ولكنى سألتكم هل تقبلون استفتاء حرا لأتبين جدية ماتكررونه دائما بشأن استشارة السودانيين ، وبينت أن هذه الحرية لا تتحقق إلا إذا جاوتم مدنيا وعسكريا . فهل تقبلون هذا الشرط ؟

السفير البريطانى — إن هذا الجلاء قبل الأوان يؤدى إلى انهيار صرح الإدارة فى السودان .

وزير الخارجية — إذن فكل ما تقصدونه هو استمرار الحالة القائمة الآن فى السودان ، و بعبارة أخرى استمرار النفوذ البريطانى لكى تصلوا فى النهاية إلى أغراضكم تحت ستار إدارة السودانيين .

أما القول بأن عدد جنودكم لا يتجاوز فرقة واحدة وعدد موظفيكم السياسيين لا يتجاوز مئة وخمسين فهو قول مردود لأن وراءهم الأسطول البريطانى والطيران البريطانى والجيش البريطانى والقاعدة التى تحتلونها فى فايد والتى نحتج على احتلالها ، وهى فى مصر وعلى مقربة من السودان .

والخلاصة بعد هذا كله هى أنى لا أرى أى بارقة تدل على إمكان الاتفاق لأنكم أولا تنكرون حقنا الثابت فى وحدة مصر والسودان ، وثانيا تدعون لأنفسكم ، دون حق ، مسئوليات قبل السودانيين لا نقركم عليها ، وثالثا تتعللون بهذه المسئوليات لتعقيد الموقف واستمرار الحالة القائمة فى السودان بحيث يتعذر الوصول إلى حل مرضى .

السفير البريطانى — لقد سبق أن أنكرت أننا نرفض الوحدة ، فنحن لا نرفض أى شىء يقبله السودانيون . وعلى الرغم مما يبدو من تشاؤمكم فيما يتعلق بإمكان الوصول إلى اتفاق فلا زلت أقول إن فى استطاعتنا الاتفاق على أساس مشترك ، فما قولكم فى إعادة صياغة المبادئ بطريق تبادل الخطابات ؟

وزير الخارجية — أكرر أن هذا لا يمكن عمله إلا إذا اتفقنا على الجوهر ، والآن هل تنتظرون أى رد فى شأن الجلاء ؟

السفير البريطانى — ليس عندى أمل فى رد سريع من حكومة جلالة الملك بشأن مسائل الدفاع للأسباب التى سبق أن أوضحتها وفى الوقت نفسه يبدو لى أننا قد وصلنا إلى مأزق لا مخرج منه ، ولا يسعنى أن أعرب عن أملى فى أنكم لا تقولون فى البرلمان شيئا قاطعا لا يمكن العدول عنه و يجعل من العسير استئناف المفاوضات .

وزير الخارجية : أحيلكم على ردى فى الاجتماع السابق .

السفير البريطانى — ان أتوانى فى إبلاغ هذا كله بالتفصيل الى حكومة جلالة الملك.

(٩) من بيان مستر موريسون فى مجلس العموم
فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٥١

وأنتقل الآن للتحدث عن السودان الذى يدور المباحثات بيننا و بين الحكومة المصرية فى شأن مستقبله ، وتعترضنا هنا مرة ثانية بعض الانتقادات التى تعوق الحكومة المصرية عن معالجة المشكلة على نحو واقعى . فالشعب السودانى — بالرغم من اختلاط الأجناس والأديان فيه — قد خطا خطوات سريعة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا مما يهيئه أن يكون قومية منظمة تعتمد على نفسها . واعتماد مصر والسودان سويا على مياه النيل قد ربط مصير السودان بمصير مصر . ونحن نأمل أن نرى الشعب السودانى يختار من نوع العلاقة التى تقوم بينه و بين مصر على ما يحقق حاجاته على أحسن وجه . ونحن نهدف إلى أن يصل الشعب السودانى بأسرع ما يمكن إلى درجة من التقدم يستطيع معها البت فى هذا الاختيار بكامل حريته وهو مدرك لمراميه كل الادراك .

إن بريطانيا لترجو أن تقوم مصر بدورها الكامل معنا فى إرشاد السودانيين فى سيرهم نحو التطور السياسى. أما التصميم — كما يفعل بعض المصريين — على أن لا فرق هناك بين الشعبين السودانى والمصرى فمعناه تجاهل الحقائق مما يزيد صعوبة تحقيق التعاون والتفاهم الوثيقين بين مصر والسودان. ونحن نرحب بهذا التعاون والتفاهم الوثيقين ونود رؤية نمائهما.

(١٩)

(١٠) من بيان حضرة وزير الخارجية المصرية فى مجلسى البرلمان بجلسة ٦ أغسطس سنة ١٩٥١

ثانيا — عن السودان

لابد لى هنا أيضا من لفتة إلى الماضى لنحكم فى ضوئه على الحاضر حكمنا الصحيح ولنستمد منه عبرة لأنفسنا ولمواطنينا أهل الجنوب .

عندما احتل الانجليز مصر لم يكن لهم أية علاقة بالسودان ولكنهم انتهزوا فرصة احتلال مصر وما أدّى إليه من سيطرتهم الكاملة على شئونها فأرغموا الحكومة المصرية على اخلاء السودان ثم أرغموها على قبول اشتراكهم معها فى إعادة فتحه ثم أرغموها مرة ثالثة على توقيع اتفاق سنة ١٨٩٩ بشأن الإدارة المشتركة للسودان . ومع ذلك كله لم يكونوا فى ذلك الوقت يدّعون أن للسودان كيانا قائما بذاته أو أن عليهم مسؤوليات قبل السودانيين ، بل كانوا على العكس يؤكدون و يكررون أنهم يعملون فى السودان باسم مصر وصالح مصر كما فعلوا فى حادث فاشودة المعروف ، وكما يدل عليه كثير من تقارير اللورد كرومر . غير أنهم على خلاف هذا القول المعسول راحوا يعملون بواسطة حكومة السودان الثنائية اسما البريطانية فعلا على تنفير السودانيين بشتى الخدع والمناورات من مواطنيهم المصريين تمهيدا لفصل السودان عن مصر على إبقاء جنوب السودان بمعزل عن شماله ، تمهيدا لفصل الجنوب عن الشمال ومن وراء هذا كله نية استعمار شمال السودان وجنوبه على السواء . وقد ظهرت هذه النية بجلاء فى سنة ١٩٢٤ حينما انتهزوا فرصة مقتل السردار فأخرجوا مصر بقضها وقضيضها من السودان ثم بالغوا فى العدوان فهددوها فى ماء النيل .

والآن بعد أن تنبه الوعى القومى فى مصر والسودان تراهم يلجأون لمناورة جديدة تتفق وهذا الظرف الجديد فيبدأون و يعيدون فى إعلان الحرص على رفاهية السودانيين والمطالبة باستشارتهم ، وبأن يكون لهم حكم ذاتى يفضى فى آخر الأمر إلى تقرير المصير .

أى أنهم عندما كانت مصر فى أول عهد الاحتلال مغلوبة على أمرها لا تستطيع أن تناقشهم الحساب كانوا يتذرعون باسم مصر و بالعمل لحساب مصر ليتحكموا فى السودان . فلما نهضت مصر مطالبة باستقلال مصر والسودان لم تعد حجة العمل باسم مصر تغنيهم شيئا فتنكروا لها منتقلين إلى حجة أخرى هى فى هذه المرة للكلام باسم السودانيين والدفاع عن

مصالحهم وواضح أن الحجتين متعارضتان إذا ما أبعد الفارق بين حكم السودان باسم المصريين وبين مطالبة المصريين باسم السودانيين بأن يكون للسودان فى النهاية حق تقرير المصير .

ومع ذلك دعونا نسألهم من خولهم أن يتحدثوا باسم السودانيين ومن حمّلهم هذه المسؤوليات التى يزعمون اليوم تحملها فى السودان . بأى حق تاريخى أو قانونى أو أدبى يدخلون هذا المدخل بين المصريين ومواطنيهم السودانيين الذين جمعت بينهم من أقدم العصور رابطة النيل والوحدة الجغرافية والوحدة الاقتصادية ووشائج الجنس واللغة والدين .

والواقع يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين أن الانجليز لم يريدوا خيرا لمصر حينما كانوا يعترفون بأنهم يحكمون السودان باسمها ولحسابها ولاهم يريدون الخير للسودان ، وهم يدعون أنهم يعملون على تمتعه بالحكم الذاتى وتقرير المصير ، ولكنها خديعة يرمون بها إلى استمرار حكمهم فى السودان لأطول مدة ممكنة يتسع لهم فيها مجال العمل به منفردين تحت ستار مشيئة السودانيين .

ودليلنا على ذلك أن كلامهم المعاد عن الحكم الذاتى تمخض عن نظام الجمعية التشريعية التى لا حول لها ولا سلطان ، بينما أرادت مصر للسودان هيئة تشريعية تتمتع بنصيب وافر من السلطات وتكون ممثلة للسودانيين خير تمثيل .

واليوم وقد اضطر الانجليز إلى الاعتراف بما تمسكت به مصر من قصور قرار الجمعية التشريعية عما يستحقه السودان من نظام تمثيلى ، نراهم يستبقون لأنفسهم فى مشروعات تعديل نظامها مختلف السلطات فى صورة حق اعتراض للحاكم العام ، وقد كان الأولى أن يحتفظ بهذا الحق فى الحدود التى يتفق عليها لملك مصر الذى عيّن الحاكم العام .

ثم إننا إذا سألناهم رأيهم عن المدة التى يتمتع بعدها السودان بحكم ذاتى صحيح تراوح تقديرهم بين خمسة عشر عاما وعشرين عاما ، بينما تقدر مصر لذلك عامين اثنين معتمدة فى تقديرها على ما قضت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى شأن ليبيا . وليس السودان أقل استحقاقا منها للحكم الذاتى .

بقى تعلّلهم بمشيئة السودانيين وهو تعلل ظاهر البطلان ، إذ لو كانوا حقا يحترمون هذه المشيئة لأصاخوا لما أجمع عليه السودانيون على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم من ضرورة إنهاء الحكم الثنائى القائم فى السودان وجلاء القوات البريطانية عنه . أما مصر فإن الانجليز أنفسهم لا ينكرون أن جانبا كبيرا من السودانيين — وهم فى الواقع أغلبيتهم الساحقة — ينادون بالوحدة معها تحت التاج المصرى ، ولولا الانجليز ومناوراتهم فى السودان لتم اليوم للسودانيين

حكمهم الذاتى الصحيح فى نطاق هذه الوحدة التى اتفق الرأى على أن تشمل فى وحدة الجيش والنقد والسياسة الخارجية، وهذا مالا أحسبه يخفى على فطنة مواطنينا السودانيين، كما لا يخفى على فطنتهم أن الحجة التى يحتج بها الانجليز فى الوقت الحاضر للتفريق بين مصر والسودان تمهيدا لفصل السودان عن مصر ستكون إذا نجحت المناورة سلاح الانجليز فيما يرمون إليه من فصل جنوب السودان عن شماله .

ألا فليزدد المواطنون فى جنوب الوادى ادراكا وانتباها لهذا الخطر المزدوج الجسيم ، وليوحدوا الصفوف لاتقائه ، وليجمعوا الرأى على أن تكون كلمتهم للانجليز أخرجوا أنتم أولا واتركونا والمصريين نتفق على ترتيب بيتنا فى نجوة من الدخلاء الطامعين .

---

(١١) قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١

بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليه سنة ١٨٩٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ومن ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها ، الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية . وينتهى العمل كذلك بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

(المادة الثانية)

يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الخاصان بالاعفاءات والميزات المشار إليها فى المادة السابقة .

(المـادة الثالثة)

على ورزائنا تنفيذ هـذا القانون كل فيما يخصه ، واتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هـذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفـذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزه فى ١٤ محرم سنة ١٣٧١ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المواصلات بالنيابة	وزير الأشغال العمومية	رئيس مجلس الوزراء
عبد المجيد عبد الحق	عثمان محرم	مصطفى النحاس
وزير التموين	وزير المـالية	وزير الداخلية
أحمد حمزة	فؤاد سراج الدين	فؤاد سراج الدين
وزير العدل	وزير التجارة والصناعة	وزير الحربية والبحرية
محمد محمد الوكيل	محمود سليمان غنام	عبد الفتاح حسن
وزير الاقتصاد الوطنى بالنيابة	وزير الشئون البلدية والقروية	وزير الزراعة
محمد محمد الوكيل	إبراهيم فرج	عبد اللطيف محمود
وزير الصحة العمومية	وزير المعارف العمومية	وزير الخارجية
عبد الجواد حسين	طه حسين	محمد صلاح الدين
وزير الدولة	وزير الأوقاف	وزير الشئون الاجتماعية
عبد المجيد عبد الحق	حسين محمد الجندى	عبد الفتاح حسن

(١٢) أمر ملكى رقم ٤٧ لسنة ١٩٥١

بالتصديق على القرارين الصادرين من مجلسى البرلمان بجلستيهما المنعقدتين فى ١٤ المحرم سنة ١٣٧١ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعـد الاطلاع على الأمر الملـكى رقم ٤٢ لسـنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية ؛

وعلى المادتين ١٥٦ و ١٥٧ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ باقتراح تعديل بعض أحكام الدستور ؛

وعلى قرارى مجلسى البرلمان بالموافقة على ضرورة هذا التعديل وموضوعه الصادرين بجلستيهما المنعقدتين فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ بإجماع الحاضرين من مجلس الشيوخ وعددهم ١٤١ من مجموع أعضائه وعددهم ١٨٠ ، ومن مجلس النواب وعددهم ٢٨٥ من من مجموع أعضائه وعددهم ٣١٩ ؛

أمرنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

قد صدقنا على هذين القرارين .

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بقصر المنتزه فى ١٤ المحرم سنة ١٣٧١ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وزير الداخلية
فؤاد سراج الدين

وزيرا الحربية والبحرية (بالنيابة)
عبد الفتاح حسن

وزير الزراعة
عبد اللطيف محمود

وزير الخارجية
محمد صلاح الدين

وزير الشئون الاجتماعية
عبد الفتاح حسن

وزير المواصلات بالنيابة
عبد المجيد عبد الحق

وزير التموين
أحمد حمزة

وزير العدل
محمد محمد الوكيل

وزير الاقتصاد الوطنى (بالنيابة)
محمد محمد الوكيل

وزير الصحة العمومية
عبد الجواد حسين

وزير الدولة
عبد المجيد عبد الحق

وزير الأشغال العمومية
عثمان محرم

وزير المالية
فؤاد سراج الدين

وزير التجارة والصناعة
محمود سليمان غنام

وزير الشئون البلدية والقروية
إبراهيم فرج

وزير المعارف العمومية
طه حسين

وزير الأوقاف
حسين محمد البندرى

(١٣) قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥١

بتعديل المادتين ١٥٩ و١٦٠ من الدستور بتقرير الوضع الدستورى للسودان وتعيين لقب الملك

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تلغى المادة ١٥٩ من الدستور ، ويستعاض عنها بالنص التالى :

" تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها . ومع أن مصر والسودان وطن واحد ، يقرر نظام الحكم فى السودان بقانون خاص " .

(المادة الثانية)

تلغى المادة ١٦٠ من الدستور ، ويستعاض عنها بالنص التالى :

" الملك يلقب ملك مصر والسودان " .

(المادة الثالثة)

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزه فى ١٥ محرم سنة ١٣٧١ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المواصلات بالنيابة	وزير الأشغال العمومية	رئيس مجلس الوزراء
عبد المجيد عبد الحق	عثمان محرم	مصطفى النحاس
وزير التموين	وزير المالية	وزير الداخلية
أحمد حمزة	فؤاد سراج الدين	فؤاد سراج الدين
وزير العدل	وزير التجارة والصناعة	وزير الحربية والبحرية بالنيابة
محمد محمد الوكيل	محمود سليمان غنام	عبد الفتاح حسن
وزير الاقتصاد الوطنى بالنيابة	وزير الشئون البلدية والقروية	وزير الزراعة
محمد محمد الوكيل	إبراهيم فرج	عبد اللطيف محمود
وزير الصحة العمومية	وزير المعارف العمومية	وزير الخارجية
عبد الجواد حسين	طه حسين	محمد صلاح الدين
وزير الدولة	وزير الأوقاف	وزير الشئون الاجتماعية
عبد المجيد عبد الحق	حسين محمد الجندى	عبد الفتاح حسن

---

(١٤) قانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥١

لوضع دستور ونظام حكم خاص بالسودان

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان ، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره . وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به فى السودان بعد التصديق عليه وإصداره .

(المـادة الثانية)

تنظم قواعد تكوين الجمعية التأسيسية و إجراءاته بمرسوم .

(المـادة الثالثة)

يكفل الدستور المشار إليه فى المـادة الأولى القواعد الأساسية التالية :

(ا) إقرار النظام الديمقراطى النيابى فى البلاد، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد ، أو من مجلسين . على أن يكون أحد المجلسين على الأقـل منتخبا كله . حق الملك فى حل الهيئة النيابيـة . أو المجلس المنتخب وحده ، إذا ما تقرر تكوين الهيئة النيابيـة من مجلسين ، وإجراء انتخابات عامة جديدة فى مدة قصيرة ، تحقيقا لاستمرار الرقابة البرلمـانية على السلطة التنفيذية .

(ب) الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

(ج) إنشاء مجلس وزراء من أهل السودان ، وتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ، وحقـه فى تعيين وزرائه و إقالتهم ، تقرير مسئوليـة الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية، أو لدى المجلس المنتخب على الأقل عن السياسة العامة للوزارة، وكل منهم عن أعمال و زارته .

(د) اشتراك الهيئة النيابيـة مع الملك فى ممارسة السلطة التشريعية ، بمـا فى ذلك اقتراح القوانين . ولا يصدر قانون إلا إذا قررته الهيئة النيابية ، وصدّق عليه الملك .

ضرورة موافقـة الهيئة النيابية مقدما على إنشاء الضرائب وتعديلها أو إلغائها ، وعقـد القروض العامة ، وعلى المـيزانية العامة السنوية الشاملة للإيرادات والمصروفات .

(هـ) ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاء على اختلاف درجاتهم .

(و) كفالة حقوق الأفراد والحريات العـامة ، وفى مقدمتها الحرية الشخصية ، وحرية الاعتقاد ، وحرية الرأى والصحافة ، وحرية الاجتماع ، وتكوين الجمعيات كل ذلك فى حدود القانون .

(المادة الرابعة)

استثناء من أحكام المواد السابقة، يحتفظ بالشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والجيش والنقد ، فيتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد في حدود الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية .

(المادة الخامسة)

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزه في ١٦ محرم سنة ١٣٧١ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء	رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس	مصطفى النحاس

---

(١٥) من خطاب وزير خارجية مصر

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

سيدي الرئيس

... ...

... ...

كما أنهم اتبعوا في السودان سياسة مرسومة لفصله عن مصر ولفصل جنوب السودان عن شماله .

والواقع أن الأحداث التي جرت في السودان قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن بعدها كانت أنموذجا للاستعمار البريطاني الغاشم ولا يمكن وصفها بأقل من نقض العهد وخيانة الأمانة وإليكم بعض الحقائق الصارخة :

عندما احتل الإنجليز مصر لم يكن لهم أية علاقة بالسودان ، ولكنهم انتهزوا فرصة احتلال مصر وما أدّى إليه من سيطرتهم الكاملة على شئونها فأرغموا الحكومة المصرية على إخلاء السودان، ثم أرغموها على قبول اشتراكهم معها فى إعادة فتحه، ثم أرغموها مرة ثالثة على توقيع اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بشأن الإدارة المشتركة للسودان . ومع ذلك كله لم يكونوا فى ذلك الوقت يدعون أن للسودان كيانا قائما بذاته، أو أن عليهم مسئوليات قبل السودانيين، بل كانوا على العكس يؤكدون ويكررون أنهم إنما يعملون فى السودان باسم مصر ولصالح مصر، كما فعلوا فى حادث فاشودة المعروف وكما يدل عليه كثير من تقارير اللورد كرومر . غير أنهم على خلاف هذا القول المعسول راحوا يعملون بواسطة حكومة السودان الثنائية اسما البريطانية فعلا على تنفير السودانيين بشتى الخدع والمناورات من مواطنيهم المصريين تمهيدا لفصل السودان عن مصر . وقد ظهرت هذه النية بجلاء فى سنة ١٩٢٤ حينما انتهزوا فرصة مقتل السردار فأخرجوا مصر من السودان ثم بالغوا فى العدوان فهددوها فى ماء النيل .

والآن بعد أن تنبه الوعى القومى فى مصر والسودان نراهم يلجأون لمناورة جديدة تتفق وهذا الظرف الجديد فيبدئون ويعيدون فى إعلان الحرص على رفاهية السودانيين والمطالبة باستشارتهم وبأن يكون لهم حكم ذاتى يفضى فى آخر الأمر إلى تقرير المصير . أى أنهم عندما كانت مصر فى أول عهد الاحتلال مغلوبة على أمرها لا تستطيع أن تناقشهم الحساب كانوا يتذرعون باسم مصر وبالعمل لحساب مصر ليتحكموا فى السودان ، فلما نهضت مصر مطالبة باستقلال مصر والسودان لم تعد حجة العمل باسم مصر تغنيهم شيئا، فتنكروا لها منقلبين إلى حجة أخرى هى فى هذه المرة الكلام باسم السودانيين والدفاع عن مصالحهم . وواضح أن الحجتين متعارضتان إذ ما أبعد الفارق بين حكم السودان باسم المصريين وبين مطالبة المصريين باسم السودانيين بأن يكون للسودان فى النهاية حق تقرير المصير .

ومع ذلك دعونا نسألهم من خولهم أن يتحدثوا باسم السودانيين ومن حملهم هذه المسئوليات التى يزعمون اليوم تحملها فى السودان ؟ بأى حق تاريخى أو قانونى أو أدبى يدخلون هذا المدخل بين المصريين ومواطنيهم السودانيين الذين جمعت بينهم من أقدم العصور رابطة النيل والوحدة السياسية والجغرافية والاقتصادية ووشائج الجنس واللغة والدين .

وإنى أستميحكم أن أقتبس فى هذا الصدد عبارة مستر ونستون تشرشل نفسه وردت فى كتابه « حرب النهر » وهى بالحرف الواحد :

« إذا نظر القارئ فى خريطة لحوض النيل لم يسعه إلا أن يندهش لما بينها و بين النخلة من شبه عجيب ، ففى أعلى الخريطة تنتشر منطقة الدلتا الخضراء الخصيبة كأنها الغصون والأوراق . أما الجذع فيلتوى قليلا لأن النيل يخفى انحناءة كبيرة فى مجراه عبر الصحراء . ولكن الشبه يعود كاملا جنوبى الخرطوم وتبدأ جذور النخلة فى أن تمتد بعيدا فى أعماق السودان . وإنى لا أستطيع أن أتخيل أحسن من هذا تصويرا لعلاقة التعاطف الوثيقة بين مصر ومديرياتها الجنوبية . ومزايا هذه العلاقة متبادلة إذ أن السودان إذا كان كما سلم الوصف من الناحيتين الطبيعية والجغرافية جزءا لا يتجزأ من مصر فإن مصر لا تقل أهمية لنمو السودان » .

سيدى الرئيس :

أود أن أشير إلى أن مستر تشرشل أعرب عن هذه الأفكار عندما كان الانجليز يؤكدون أنهم يعملون فى السودان باسم مصر ولمصلحة مصر .

والواقع أن الانجليز لم يريدوا خيرا لمصر حينما كانوا يعترفون بأنهم يحكمون السودان باسمها ولحسابها ولا هم يريدون الخير للسودان ، وهم يدعون أنهم يعملون على تمتعه بالحكم الذاتى وتقرير المصير . ولكنها خديعة يرمون بها إلى استمرار حكمهم فى السودان لأطول مدة ممكنة يتسع لهم فيها مجال العمل به منفردين تحت ستار مشيئة السودانيين .

ودليلنا على ذلك أن كلامهم المعاد عن الحكم الذاتى تمخض عن نظام الجمعية التشريعية التى لا حول لها ولا سلطان ، بينما أرادت مصر للسودان هيئة تشريعية تتمتع بنصيب وافر من السلطات وتكون ممثلة للسودانيين خير تمثيل .

ثم إننا حينما سألنا البريطانيين رأيهم عن المدة التى يتمتع بعدها السودان بحكم ذاتى صحيح تراوح تقديرهم بين خمسة عشر عاما وعشرين عاما ، بينما تقدر مصر لذلك عامين اثنين معتمدة فى تقديرها على ما قضت به الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شأن ليبيا . وليس السودان أقل استحقاقا منها للحكم الذاتى .

لابد أن يكون قد وضح الآن أن هناك وجها آخر لمسألة السودان يختلف تمام الاختلاف عن الصورة التى جهد الانجليز فى نشرها على العالمين . وعلى الرغم من أهمية الحقائق التاريخية التى استرعيت إليها نظركم ومن مدلولها البليغ فهى تقصر عن أن تبلغ فى الإفصاح والبيان مبلغ الحوادث الجسام التى تجرى الآن فى السودان .

سيدى الرئيس — زملائى الأعضاء :

اذهبوا إلى هناك لتروا بأعينكم فورة الحماسة المستولية على السودانيين لإجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل وإنهاء الحكم البريطانى الحاضر فى السودان وتحقيق وحدته مع مصر .

واذهبوا إلى هناك لتروا بأعينكم ماذا يفعل البريطانيون لصد هـذا التيار الجارف . فمن حظر الاجتماعات العامة إلى تحريم المظاهرات إلى اضطهاد الوطنيين إلى أغلاق المدارس إلى جلد الطلاب وهى كبائر من الصعب أن تقنع أحدا بمـا يزعمه البريطانيون ويكررونه من أنهم يحرصون على رفاهية السودانيين .

سيدى الرئيس .

لقد كانت مسألة السودان هدفا لأضخم مقدار يتصوره العقل من التزييف والدعاية المغرضة .

إن الإنجليز اليوم يتظاهرون بأنهم أبطال استقلال السودان . فهل هو استقلال حقيقى أم هو استقلال بريطانى ذلك الذى يقصدون ؟

هل تقبل المملكة المتحدة أن تسحب جميع قواتها وموظفيها من السودان لتفسح المجال لاستفتاء حر يجرى فيه بعيدا عن ضغط الإنجليز ونفوذ الإنجليز ودعاية الإنجليز ؟

إننا نعرف سلفا مايختاره مواطنونا السودانيون . وإننا نعلم أنهم سيؤكدون من جديد ولاءهم لمليكهم ولوحدتهم الطبيعية مع باقى شعب وادى النيل . ونحن نعلم قبل كل شئ أن وحدة الوادى لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها . كما نعلم أن القانون والتقاليد لا تسيغ مثل هذا الاستفتاء . ومع ذلك فإننى أعلن من هذا المنبر أمام هذا المجتمع العالمى لشعوب الأمم المتحدة ، أعلن على سبيل التحدّى للمملكة المتحدة أننا من جانبنا نقبل أن نسحب موظفينا وقواتنا المسلحة من السودان بشرط أن تفعل المملكة المتحدة نفس الشئ وذلك لتمكين السودانيين من الإعراب بحريه عن مشيئتهم فى استفتاء يهيّىء له الجو الصالح والأداة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين . هذا تحدٍّ قاطع صريح أوجهه إلى المملكة المتحدة وإنى لعلى أتم يقين من أن الإنجليز لن يجرأوا على قبوله .

ولن تخدع مثل تلك المناورة التى بدت فى تصريح مستر أنطونى إيدن بمجلس العموم البريطانى بشأن السودان أحدا، ولم يكن ذلك التصريح إلا صدى وتكرارا للأسلوب الاستعمارى العتيق الذى يرمى إلى استدامة السيطرة البريطانية على السودان و إلى إرجاء تمتع السودانيين بتقرير مصيرهم تقريرا حقيقيا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

أقرأوا تصريح مستر إيدن لتستخلصوا بأنفسكم الرأى فيه، ثم أقرأوا إذا شئتم إلى جانب هذه التشريعات التى أصدرتها الحكومة المصرية فى السادس عشر من شهر أكتوبر والتى رسمت أحكاما واضحة صريحة تنشأ على أساسها هيئة تمثل السودانيين تمثيلا صحيحا وتقيم للسودان نظاما حقيقيا للحكم الذاتى .